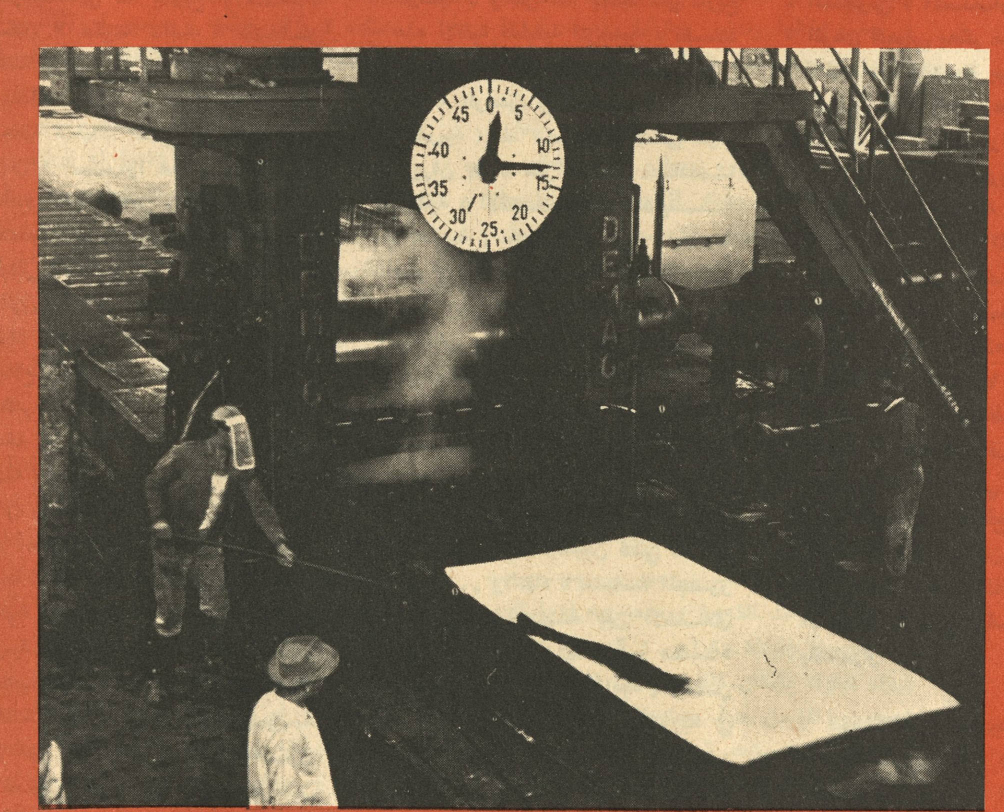


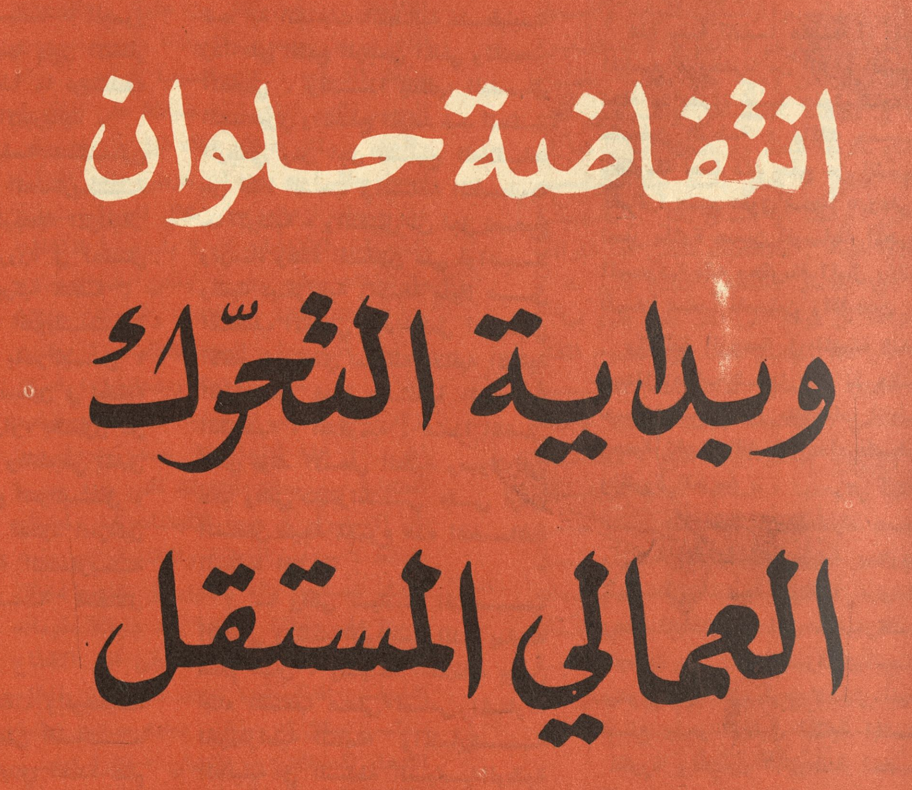
ملاحظات حول تقرير عبد الخالق محجوب إلى المؤتمر التداولي

AL-HOURRIAH - No 583 - 6-9-1971 - BEYROUTH • بيروت - ٦/٩/١٩٧١ - العدد ٥٨٣ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٥٠ ق.ل



الاستفتاء على دستور الاتحاد تستر «الرجعية الجديدة» وراء الديمقراطية المزيفة





انتفاضة حلوان وبداية التحرك العمالي المستقل

■ الهدف الأساسي من صرف مئات الملايين على التسلح

حماية النظام وليس حماية البلاد

■ بدأ الاستعراض الانتخابي:

التهافت على النيابة وعلى توسيع اقطاعات النفوذ يمهد لصدامات عنيفة

كلمة

حلف النقابات والدولة؟

كان ٢٥ ايار ، من السنة الجارية ، نقطة تحول في نضال الطبقة العاملة ، وفي مواقف القيادات النقابية . خلال الفترة التي امتدت من صيف ١٩٧٠ الى ٢٥ ايار ١٩٧١ . تتابعت الاضرابات وتلاحقت ، في مجالات متعددة : في قطاع الدولة ، في الصناعة ، في المصارف ... وفي بعض الاوقات ، من هذه الفترة ، اتسع تضامن الطبقة العاملة وتجاوز المطالب الخاصة لكل مؤسسة ، في حركة شملت صفوف واسعة من العمال . كانت معركة الضمان الصحي هي قمة هذا الاتساع. وبدا ان شعارات اضراب ٢٥ ايار ، قبل أن تتراجع عنه القيادات النقابية ، وتصور هذا التراجع انتصارا لوحدتها ، تعمل على توسيع معركة الضمان نفسها . بينما غاب عن أول شباط العمال الزراعيون ومسائل مرتبطة بالضمان الصحي تتعلق بمستوى معيشة الاجراء . طرح الاستعداد لـ ٢٥ أيار المسائل التي كانت غائبة . ومع هذه المطالب كان يمكن أن تدخل الى المعركة المطلبية فئات عمالية ومستخدمة تركتها معركة أول شباط جانبا . لكن اضراب ٢٥ ايار لم يتم : المطالب طموحة وتجابه المصالح الراسمالية في المدينة والريف بحدة ، ابقيت الطبقة العاملة والفئات المعنية خارج الاستعداد الفعلي للمواجهة ، تمت المواجهة على صعيد سياسي لا تملك فيه النقابات الحالية اي موقع ثابت ..

منذ التراجع الفاضح الذي تم عشية يوم الاضراب المحدد، انتكست الجبهة المطلبية بصورة واضحة . خمدت التحركات العمالية رغم حدة المشاكل وحيويتها ، وفي طليعتها مشكلة الصرف الكيفي الذي طال ويطال مئات العمال والمستخدمين . اضطرت التحركات النادرة التي تمت ، في الهاتف والمصارف وصندوق الضمان ، أن تتوقف دون تحقيق ولو جزئي للمطالب. رغم ذلك ، لم يشكل الحدث تجربة تدرس نتائجها ، وتوضع أمام الطبقة العاملة . بل غطته التبريرات والخطابات .

لا شك أن نوع التراجع وتغطية الحدث تحت ركام التبريرات والخطابات ، هما من نتائج التركيب النقابي والممارسة النقابية . وفي هذا المجال ، كما برز بوضوح ، تتساوى الاتجاهات النقابية مع اختلافات بسيطة لم تتجاوز ، حتى اليوم ، التصريحات المجزئية ، واعلان النوايا والمشاريع . لكن الاحداث التي تتابعت منذ ٢٥ ايار تدل على أن القيادات النقابية لم تتلق هزيمتها مكتوفة الايدي . فهي تتحرك . ولكن حركتها تمثل عجزها وتواطؤها مع السلطة . اي تمثل بعدها المتزايد عن تمثيل مصالح العمال والاجراء ، وعزوفها الكامل عن هذا التمثيل . وتتسع هذه الفجوة (وهي لم تكن يوما ضيقة فعلا) في ظرف علاقات قوى بين السلطة والحركة المطلبية ليست في صالح الحركة المطلبية . والسلطة الحالية تحاول ان تستفيد من استرجاعها للمبادرة ، لتكرس توازن القوى هذا . اي ان السلطة تنفذ ما لم تقم به النقابات في فترة مدها ، عندما عجزت عن أن تحول الزخم المطلبي (النسبي) الى موقع ثابت بعض الثبات . وهذه الظاهرة طبيعية : عندما يعجز جيش عن أن يستفيد من انتصار جزئي يفتح الباب عريضا أمام ردة الخصم ، اي أمام هزيمته .

ما هو ظرف توازن القوى ؟

خلال الاشهر القليلة التي سبقت شباط ، كان الحكم الحالي ما زال جديدا . لم يكن بعد قد استطاع ان يمكن قبضته على ادارة لا يعرفها تمام المعرفة . لم يكن بعد قد اتم الفرز بين القوى البرلمانية الحليفة والمعادية . وكانت العلاقات العربية تخرج لتوها من مرحلة التارجح قبل أن تستقر ، مع قبول مشروع روجرز ، والشروع في تصفية المقاومة ، على وجهة انضجت ثمارها خلال الاسابيع الاخيرة . في هذه الظروف فوجيء الحكم بحركة مطلبية نشيطة ، مدتها بزخمها وحدتها نتائج ركود الاقتصاد اللبناني ، الذي كان قد بدأ خريف ١٩٦٦ مع أزمة انترا ، وتفاقم مع الهزيمة العربية ، لتبرز نتائجه العميقة في التحاق كامل بالسوق المالية الامبريالية . ولم تكن الحركة المطلبية محصورة في الطبقة العاملة والاجراء . فقد شملت الطلاب وامتدت الى بعض المناطق الريفية .

تجاه هذا الموضع ، وفي الظرف الذي كان يجتازه الحكم ، اضطر هذا الاخير الى المرونة في معركة الضمان ، لا سيما وان التزاما سابقا كان قد تم ، في اذار ١٩٧٠ ، يقيد حركة السلطة . كما أن الحكم الجديد كان يحرص على أن يكون رصيدا سياسيا يخفف من حدة الهجوم عليه ، في ميادين أخرى ، واستعدادا لمعركة انتخابية تترتب عليها نتائج هامة طوال أربع سنوات متتالية ، سنوات هي « زهرة عمر » العهد .

لكن هذه الظروف تغيرت . وكان التغيير قد بدأ منذ المواجهة الاولى . برز ضعف مزدوج في الحركة المطلبية ، لا سيما في المجال العمالي . تفتقد الحركة للتنظيم وللقيادة الطبقية وللبرنامج. مما يكشف مقتلا موضوعيا خطيرا : فيض سوق العمالة وانتشار البطالة ، وهما عنصران تزداد فعاليتهما مع عجز الحركة النقابية على المواجهة الموحدة والمتراصة . مقابل هذا الضعف ، وقف أصحاب العمل صفا واحدا : ما أن طرح موضوع استيراد الدواء حتى تضامنت مع نقابة المستوردين كل تجمعات أصحاب العمل ، ما ان طرح موضوع الصرف الكيفي في المصارف والنسيج حتى هب أصحاب العمل يدافعون عن « حقهم المقدس » في العقد « الحر » مع العامل والمستخدم . واسترجعت الدولة أنفاسها : أخذت تنقل المشاكل التي تثيرها الى صعيد سياسي مباشر، حيث لا تملك النقابات أي وسيلة . فاذا هددت النقابات باضراب عام لوحت الدولة باعلان حالة الطوارئ وبحل النقابات . واذا شرعت مؤسسات بالتحرك طرحت أطراف في السلطة مشروع قانون يمنع الاضرابات طوال موسم الاصطياف والاشتاء .

لم يكن القمع هو الوجه الوحيد لهذه السياسة . هناك وجه اخر لا يقل خطرا ، هو المساومة .

في ١٥ حزيران ١٩٧١ ، أي بعد عشرين يوما من الغاء الاضراب وهزيمة القيادات النقابية ، صدر مرسوم يحدد ولاية المجالس النقابية باربع سنوات بدل السنتين . لم يكن هذا الاجراء معزولا ، فهو حلقة في سلسلة اجراءات .

١ — لم تشأ الدولة ان يتم تراجع النقابات وقياداتها بدون مقابل يشكل تعويضا جزئيا أمام القواعد العمالية . فالهزيمة الكاملة تنزع عن النقابات كل صفة تمثيلية . مما يدفع الطبقة العاملة الى أن تبني منظماتها خارج البنى المشرعة ، اي خارج المؤسسة النقابية التي تملك فيها الدولة ، ويملك فيها أصحاب العمل ، الف موطيء قدم . والف عميل . وكان التعويض هزيلا : رفع الحد الادنى للاجور الى ١٨٥ ليرة ، واقر زيادة ٥ بالمئة لكن دلالة هذه الارقام تختلف اذا ما قوبلت بالواقع : التلاعب بالحد الادنى بدون رقيب ، تخفيض الزيادة الدنيا من ١٩ ليرة الى ١٥ أو ١٣ ، كما تم ذلك في النسيج علنا ، في جمعية عمومية للنقابة دعا اليها توفيق أبو خليل ، رئيس مجلس النقابة ، دمج الزيادات الدورية في زيادة غلاء المعيشة ، عكس النص القانوني الصريح . رغم هذا كله ، سكتت القيادات النقابية .

٢ — كانت النقابات قد طرحت قضية الدواء بصورة لا تدع مجالا واسعا للمساومة : اما أن يتقيد المستوردون والصيادلة باسعار « معقولة » (مقارنة مع أسعار سوريا ومصر مثلا) واما أن يقوم صندوق الضمان بتوفير الدواء ، ويفتح الباب لحصر استيراد الدواء به ، معدلا المادة ٢٢ من قانون الضمان . ومن بين القادة النقابيين ، حمل انطوان بشارة المطلب ، وطرحه بحدة في مؤتمرات صحافية ، وفي الاتحاد العام . لم تستجب الدولة للمطلب الاساسي ، تعديل المادة ٢٢ ، حصر حق استيراد الدواء بصندوق الضمان ، لكنها ساومت : خفضت أسعار الدواء بنسبة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ بالمئة . لكن التخفيض بعيد عن تلبية حاجات الاستهلاك الفعلي : فنسبته مرتفعة في الادوية الثانوية والمرخصة ، ومتدنية في الادوية الاساسية والغالية . لكن القيادات النقابية هللت للامر ، واكتفت باحتجاج لم تنشره الصحف ، عند استبعاد اعادة النظر في المادة ٢٢ ، في لجان المجلس النيابي .

٣ — جعل الاتحاد العام من مسالة الايجارات قضية توالت حولها تصريحاته . وعندما اقترحت لجنة العدل زيادة الإيجارات السابقة لسنة ١٩٤٣ ، احتج الاتحاد العام . لكن اعادة المشروع للدرس ، والحديث عن تمديد قانون الايجارات حتى ١٩٧٥ ، واقتراح اجراءات رفع الاجور القديمة ، كلها أمور تجعل من موقف الاتحاد العام مجرد ردود فعل آنية على اجراءات الدولة ومشاريعها ، مما يدفع بمطلب تخفيض الايجارات بنسبة ٢٥ بالمئة الى متحف المشاريع الكثيرة التي يتم التخلي عنها . وياتي مشروع بنك الاسكان (راجع تعليقا عليه في مكان اخر من هذا العدد) ليقدم تعويضا ضئيلا عن مشكلة مزمنة . بينما يشكل بنك الانماء هدية دسمة للصناعيين وأصحاب المصارف والفنادق .. (التعليق في مكان اخر) .

مقابل هذه « المنح » : رفع الحد الادنى ، تخفيض سعر الدواء ، بنك الاسكان ، تمديد الولاية النقابية لاربع سنوات .. مضى صيف هاديء . لا اضراب ، الاحتجاجات خافتة ، الاسئلة مهذبة ، الانذارات ناعمة .. بينما معمل العسيلي يصرف العمال وينذر المئات ، عريضة في طرابلس يهدد باغلاق معمله ، زيادة ١٩ ليرة تنخفض الى ١٥ و ١٣ ليرة بقدرة قادر .. لقد وجد العهد خطه على الجبهة النقابية . والقيادات النقابية المطواعة تستحق ، عن جدارة ، أن تتولى الامر مدة أطول ، بعد أن كان عباس فرحات ، مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية ، قد أعد مشروعا يقضي بتجديد القيادات النقابية.

ان هذه الخطوة باتجاه خنق الحركة العمالية تتطلب طرحا موازيا لاوضاع النقابات. فقد لعبت النقابات ، رغم هزال بنيانها العمالي وطواعيتها بين يدي السلطة واصحاب العمل، دور استقبال للمطالبة العمالية . لكنها ، كما يتبين من سلسلة الاجراءات الاخيرة ، ومن موازنة الدولة بين القمع والمساومة ، قد لا تعود تستطيع حتى أن تلعب هذا الدور . مما يعيد مشكلة متجددة الى البحث : بناء المنظمات المهنية العمالية .

الجبهة الشعبية الديمقراطية تكشف

مؤامرة «الحكم الذاتي» في الضفة الغربية

اصدرت الجبهة الشعبية الديمقراطية بيانا سياسيا جاء فيه :

يا جماهير شعبنا ، يا شعوب الامة العربية

مؤامرة تصفية القضية الفلسطينية تتخذ هذه الايام اشكالا عملية جديدة ... سلطات العدو الصهيوني تقوم بمحاولات محمومة ، فاشية ، لقمع المقاومة الجماهيرية المسلحة في قطاع غزة .. قوى الاقطاع العائلي والبرجوازية الكبيرة في الضفة الغربية تدعو علنا وبكل صلافة للقضاء على وحدة القضية الفلسطينية ووحدة مصير شعبنا ، وتتخذ خطوات عملية لتشكيل برلمان للضفة الغربية واعلان الحكم الذاتي ، تماما كما جاء بتصريحات دايان – وزير الدفاع الاسرائيلي – بتاريخ ٢١–٨–٧١ لتشكيل « حكومة دائمة » للمناطق المحتلة في حزيران ١٩٦٧ .

وبذات الوقت تواصل السلطة الرجعية عمليات القمع البوليسي في الاردن ، استمرارا لسياسة تنظيم المذابح والابادة بحق المقاومة ، تسعير التعصب الاقليمي بين أبناء شعبنا (اردني – فلسطيني) ومصادرة جميع الحقوق الوطنية لشعبنا (الانطلاق من الضفة الشرقية ضد العدو ، حمل السلاح دفاعا عن الشعب والثورة ، التنظيم والتعبئة الجماهيرية في الضفة الشرقية ، حقه في تقرير مصيره بنفسه وعلى ارضه ..)

ان سياسة حكام عمان هي التي تفتح الطريق لحكام اسرائيل باستغلال عذاب شعبنا ، ودفع الرجعية ، صاحبة المصالح الانانية في الضفة الغربية للتجاوب مع مخططات الصهيونية والامبريالية . كما ان سياسة حكام عمان الرجعية الدموية هي التي تفتح الطريق لذات القوى أن تستغل الام شعبنا اليومية في الضفة الشرقية ، بالاضافة الى تجربة شعبنا في الضفة الغربية مع حكام عمان منذ عام ١٩٤٨ ، فتدعو بصوت مكشوف الى تجزئة القضية الفلسطينية والحكم الذاتي للضفة الغربية في ظل الاحتلال الصهيوني .

« في أوائل هذا الشهر (تموز) دعا حمدي كنعان على صفحات جريدة القدس لانتخاب مجالس بلدية جديدة في الضفة الغربية . واعتبارها هيئات تمثيلية تشريعية تقوم باتخاذ الخطوات العملية لاعلان الحكم الذاتي للضفة الغربية وفي ظل الاحتلال .

وكنعان هذا دعا منذ الاحتلال للحكم الذاتي والدويلة الفلسطينية على أرض الضفة الغربية ومع شركاه أمثال الفاروقي والمصري والجعبري.. الخ الذين استبدلوا « سيدهم الهاشمي » «بالسيد الصهيوني» بعد حرب حزيران ، وبعد ان كانوا منذ ١٩٤٨ من « أعمدة النظام الرجعي الاردني » وأدواته في قمع شعبنا وحركته وانتفاضاته الوطنية في الضفة الغربية .

وبتاريخ ١٧–٨–١٩٧١ استجاب رؤساء بلديات الضفة لنداء كنعان وفي ١٩–٨–١٩٧١ أعلنوا عن دعوتهم لتشكيل « برلمان » من مائة عضو يمثل الضفة الغربية ويتخذ الاجراءات العملية لاعلان « الحكم الذاتي » للضفة الغربية . وقد جاءت تصريحات دايان في ٢١–٨–١٩٧١ التي تطالب بتشكيل « حكومة دائمة » في الضفة الغربية لتؤكد رعاية وتخطيط العدو الصهيوني لهذه الخطوات العميلة التي تخدم خطة تجزئة القضية الفلسطينية وتصفيتها .

ان هذه الاجراءات تتم اليوم على أيدي أقلية انانية ، لا تعرف غير مصالحها ولا ارتباط لها بالقضية الوطنية . وليس هذا بجديد على تاريخ هذه الاقلية الطبقية الرجعية ، فقد مثلت دور الخادم الامين للملك حسين وحكمه الرجعي في الضفتين (الشرقية والغربية) منذ عام ١٩٤٨ وحتى حرب حزيران ٦٧ ، نظرا لارتباط مصالحها الانانية (الاقتصادية والسياسية والادارية) بالحكم الرجعي . وبعد حزيران عملت الرجعية الحاكمة في عمان على شرائها ثانية وبكافة الوسائل .. بدءا بالحقن الذهبية المتواصلة التي قدمتها السلطة الاردنية لها تحت شعار « دعم الصمود » بينما كانت تذهب كل الاموال الى جيوب هذه الاقلية ، لا الى جماهير الشعب والقوى المناضلة والاف المعتقلين الوطنيين في سجون العدو ... وانتهاء « بسياسة الجسور الاقتصادية المفتوحة بين الاحتلال والاردن » لتأمين مصالح هذه الاقلية (التجارية والصناعية) من جهة ، وامتصاص الروح الثورية في صفوف جماهير الضفة ، بتوليد « حالة من الرخاء والاستقرار » ، رغم تسرب الكثير من السلع الاسرائيلية للضفة الشرقية والبلاد العربية تحت ستار انها منتجات من الضفة الغربية ، وتصدير الكثير من السلع الاستراتيجية لاسرائيل عن طريق الضفة الشرقية كالحديد والاسمنت ، والتي خدمت ولا زالت خطط العدو وتحصيناته العسكرية .

رغم كل هذا فان هذه الاقلية الانانية استبدلت سيدا بسيد لان مصالحها أكثر التصاقا بالعدو الصهيوني في المرحلة الراهنة ، وهي مخلصة أولا وقبل أي شيء اخر لهذه المصالح . ومن هنا فقد تبنت منذ البداية سياسة « التعايش السلمي » مع العدو ، ووقفت باستمرار بوجه الانتفاضات الشعبية والعمل الفدائي في الضفة الغربية ، ولعبت دور الوسيط مع الاحتلال . والان تأخذ بتنفيذ سياسته لتجزئة وتصفية القضية الفلسطينية ، مستغلة الام شعبنا على يد حكم الملك حسين بعد عام ٦٧ وقبله .

ان الاجراءات الجارية الان في الضفة الغربية تهدف بالتحديد الى :

١ – تجزئة القضية الفلسطينية (أرضا وشعبا ومصيرا) خدمة للصهيونية والامبريالية واقلية رجعية انانية فلسطينية . بدلا عن طرح القضية كاملة كقضية تحرير أرض شاملة وتقرير مصير الشعب على أرضه الوطنية وبنفسه .

٢ – تمزيق وحدة الشعب والضفتين في الساحة الفلسطينية – الاردنية ، باقامة حكم ذاتي وفي ظل الاحتلال تمهيدا لاقامة دويلة فلسطينية تحت هيمنة العسكرية الاسرائيلية وفي جميع الحالات .

٣ – ان هذه الدويلة ستكون بالتاكيد راس جسر للاستعمار الاقتصادي الصهيوني (الاستعمار الجديد) في الوطن العربي بحكم سياسة « الجسور الاقتصادية المفتوحة بينها وبين الاقطار العربية الاخرى » وهذا ما تريده وتخطط له اسرائيل والامبريالية .

٤ – ان هذه الدويلة ستكون باستمرار بين مطرقة العسكرية الاسرائيلية وسندان الرجعية الاردنية. وبذلك سترتمي وبالضرورة في احضان الامبريالية عامة والاميركية خاصة .

٥ – ان اقامة هذه الدويلة سيؤدي الى اعترافها باسرائيل ، أي بمشاركة شعب فلسطين في تصفية قضيته الوطنية ، واقراره بالتنازل عن جزء من حقه التاريخي والطبيعي بكامل ترابه الوطني ، لصالح اسرائيل . كما ستكون صمام أمن لحدود اسرائيل بحكم كونها تحت مظلة العسكرية الاسرائيلية ومعرضة للاحتلال باستمرار .

هذه الاشكال الجديدة ، والرجعية العميلة الجارية الان على الساحة الفلسطينية ، وعلى أيدي أعمدة حكم الملك حسين بالضفة الغربية طيلة عشرين عاما .

يا جماهير شعبنا

علينا أن نقف جميعا بصلابة وعنف في وجه هذه المؤامرة القذرة .

ان الخلاص من العذاب التاريخي لشعبنا على يد العدو الصهيوني لن يكون الا بمتابعة حرب الشعب الوطنية الطويلة الامد .

كما ان الخلاص من العذاب التاريخي لشعبنا على يد حكام عمان لا يكون أبدا بالهروب نحو مشاريع الحكم الذاتي والدويلة الفلسطينية..

ان الخلاص يجب أن يكون وطنيا معاديا للصهيونية ودولة اسرائيل والامبريالية وللرجعية الاردنية – الفلسطينية العميلة بالضفتين ..

ان الخلاص يجب أن يكون ديمقراطيا ثوريا ضد الحكم الرجعي العميل في عمان وضد الاقلية الطبقية – الانانية الفلسطينية ، اقلية الخيانة للقضية الفلسطينية .

وفي مواجهة كل هذه المخططات – وقبل بروزها كاملة على السطح – فقد طرحت الجبهة الديمقراطية بعد ايلول الدامي ١٩٧٠ مباشرة .. ضرورة الصراع اليومي والصارم من أجل حكم وطني ديمقراطي في عمان على يد جبهة وطنية فلسطينية – اردنية موحدة ، تنتظم فيها جميع القوى المقاتلة والمناضلة في الضفة الشرقية . كما طرحت وضع حد لاية قوة فلسطينية ، مساومة على القضية الوطنية اينما كانت وبدون تردد ..

وطرحت الجبهة الديمقراطية على المجلس الوطني الفلسطيني التاسع (٧–١٣ تموز ١٩٧١) تحديدا للمهمات الراهنة لحركة المقاومة وفي مقدمتها : النضال ضد التعصب الاقليمي لحكام عمان ، ضد الحكم الرجعي البوليسي ، وبذات الوقت ضد أية اتجاهات انفصالية فلسطينية ردا على القمع الرجعي الملكي والتعصب الاقليمي . وهذا يتطلب النضال الجماهيري والمسلح الموحد ضد الحكم الرجعي ومن أجل تصحيح العلاقات بين أبناء الشعب في الساحة الفلسطينية – الاردنية ، والنضال من أجل تصحيح وارساء وحدة الضفتين على قواعد وطنية ديمقراطية راسخة بديلا عن التعصب الاقليمي ورد الفعل العفوي الانفصالي الذي تستغله الاقلية الانانية الفلسطينية خدمة لمصالحها الخاصة اللاوطنية ، اللاقومية . هذا النضال الذي يؤكد الاسس التالية وصولا الى حكم وطني ديمقراطي على أرض الضفتين نتيجة لمجموع هذه النضالات الوطنية الثورية :

١ – رفض سياسة التعصب الاقليمي والقمع البوليسي الذي يمارسه حكام عمان ، وصياغة العلاقات بين أبناء الشعب على أساس المساواة الديمقراطية الكاملة والمشاركة الحقيقية في السلطة السياسية الوطنية المسؤولة عن كافة الوان الحياة الاقتصادية والسياسية والادارية والعسكرية في البلاد .

٢ – الاعتراف بالحقوق الوطنية لشعب فلسطين على امتداد الساحة الاردنية – الفلسطينية (الحق في الانطلاق من الضفة الشرقية ضد العدو الصهيوني والامبريالي ، الحق في حمل السلاح دفاعا عن الشعب والثورة ضد الرجعية في الداخل وضد الغزو الصهيوني والامبريالي من الخارج ، الحق في التنظيم والتعبئة الجماهيرية حول الثورة ، حق الشعب في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه ، رفض أية تسويات تمس حق شعبنا في كامل ترابه الوطني) .

٣ – النضال لتحويل الضفة الشرقية الى قاعدة أساسية للثورة الفلسطينية العربية ، والنضال في الضفة الغربية ومن الان لقطع الطريق على دعاة الحكم الذاتي في ظل الاحتلال والدويلة الفلسطينية .

وبذات الوقت النضال منذ الان لتثوير الضفة الغربية بوجه الاحتلال وبوجه الحكم الرجعي في عمان ، لتكون أداة تصحيح بيد الثورة الوطنية بين الضفتين . وحتى تقف الضفة الغربية بقوة المتاريس والسلاح ضد الاحتلال وضد قوات الملك حسين في جميع الحالات . وتكون قلعة وطنية للنضال من أجل طرد الاحتلال ومتابعة الكفاح المسلح من جهة ، ومن أجل اعادة وحدة الضفتين في ظل حكم وطني ديمقراطي لا أن يبقى مزرعة لحكام عمان .

٤ – من أجل هذا كله يجب انجاز بناء الجبهة الوطنية الموحدة في الضفتين عامة والضفة الشرقية خاصة ، من جميع فصائل المقاومة والقوى الوطنية العاملة في الساحة الفلسطينية – الاردنية . تأكيدا لوحدة الجماهير ونضالها ومن أجل انتزاع الحقوق الوطنية والديمقراطية لشعب فلسطين وللشعب الاردني – الفلسطيني عموما (حكم وطني ضد الصهيونية والامبريالية والرجعية، تحرير الفلاحين والطبقات الوطنية في المدن ، تصفية حكم الاقلية الطبقية من انصاف اقطاعيين وبرجوازيين طفيليين وكبار ضباط رجعيين) .

هذا ما أكدنا عليه في المجلس التاسع ، وحذرنا من التزام الصمت تجاه ما يجري ضد حقوق شعب فلسطين الوطنية ؛ فالملك حسين وحكومته يصارعان بدفع من الامبريالية لمصادرة جميع حقوق شعبنا ، وعلى حد تعبير مذكرة حسين للوساطة المصرية السعودية بانه وحكومته الممثل والناطق بلسان شعب فلسطين والضفتين .

والاقلية الرجعية في الضفة الغربية تستغل عذاب شعبنا على يد حكم حسين لدفع الامور باتجاهات انفصالية رجعية تخدم بالنتيجة أعداء فلسطين والثورة العربية .

من هنا علينا أن لا نترك حسين والاقلية الانانية الفلسطينية يساوم كل منهم على القضية الوطنية ، وعلى وحدة الضفتين وحقوق شعب فلسطين الوطنية ... على الثورة أن تبادر وبدون تردد الى طرح الحلول الوطنية لصفع ودحر الحلول الملكية المضادة للثورة والحلول اللاوطنية لحفنة الرجعيين في الضفة الغربية .

يا أبناء شعبنا ، يا أبناء الامة العربية : أيتها القوى التقدمية والديمقراطية في العالم ..

حسين وحكومة الجزارين في عمان من جهة وبتخطيط امبريالي ، وحفنة من ذوي المصالح الانانية في الضفة الغربية من جهة ثانية .. كل منهم يساوم على قضيتنا الوطنية ، وكل لحسابه الخاص .

ان طريق الثورة يجب أن يكون واضحا ضد كل هذه المساومات القذرة ، ومع النضال والصراع لتعزيز وحدة الشعب والضفتين على أساس من المساواة وتحت راية حكم وطني ديمقراطي يضمن ويدعم الحقوق الوطنية لشعب فلسطين ..

عاشت الثورة

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

٢٦–٨–١٩٧١

الحرية

صاحب الامتياز: محسن ابراهيم

المدير المسؤول: حسن فخر

مدير الادارة: ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة العاملية – محلة رأس النبع – بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ – ص. ب. ٨٥٧ بيروت – لبنان

شؤون محلية

بدأ الاستعراض الانتخابي

التهافت على النيابة وعلى توسيع اقطاعات النفوذ يمهد لصدامات عنيفة

قد يبدو ان الحديث عن الانتخابات النيابية المقبلة حديث مبكر . فموعد الاقتراع لمجلس نيابي جديد بعيد نسبيا (أيار ١٩٧٢ ؟) . وهو على كل حال لم يحدد بصورة نهائية بعد . بالاضافة الى أن الكلام المتداول حول الانتخابات لا لا يشكل قاعدة ثابتة للحكم على وجهتها والتنبؤ بنتائجها .

فكلام النواب والمرشحين للنيابة والصحف التي تتداول اخبارهم لا تقدم مادة مستقرة الحدود تعبر عن وجهة نظر متكاملة تطرح رأيها في الوضع الاقتصادي والسياسي للبلد وتوضح نظرتها للحكم وبرنامجها فيه . كما ان الكلام المذكور لا ينطق باسم تيار سياسي متجانس المواقف او بلسان تكتل او جبهة سياسية ثابتة . فالاحاديث تتتالى كما المواقف دون أي اهتمام بالتناقض الذي تاتي به ، والقفزات من موقع الى اخر التي تقوم بها . واذا كان هذا الوضع يثنينا عن الطموح للحكم على سياق التحضير للانتخابات المقبلة واستخلاص استنتاجات محددة بشانها ، فانه يقدم مع ذلك عناصر اولية تتيح ، رغم تشابكها وميوعتها ، امكانية تحديد لمراحل التحضير للانتخابات ، هذا التحديد اذا توبع لاحقا يقدم صورة واضحة عن العمل « السياسي » لاحزاب وهيئات واقطاب وزعامات ترنو الى مقاعد الهيئة التشريعية في لبنان ويوضح قواعد هذا العمل ومرتكزات اللعبة « الديمقراطية » في وجهها البرلماني اللبناني .

المواقف البارزة

ان التفتت الكبير الذي يصم التحرك الانتخابي لكتل الاقطاع السياسي في لبنان يضيف الى عملية متابعة نشاطاتها صعوبة واشكالا. فبعد الغياب الكبير للحلف الثلاثي يبعث البحث بامره على السنة الاقطاب الثلاثة الذين اقاموه . وتمهد الكتائب مع الوطنيين الاحرار له ببداية تحالف واتفاق حول خوض مشترك للمعركة الانتخابية وتوحيد موقفهما من الحكومة والعهد .

ولكن هناك اكثر من نقطة خلاف بين الفريقين المذكورين والكتلة الوطنية تجعل من عملية الوصول الى اتفاق ثلاثي مشترك امكانية شديدة الصعوبة في الوقت الحاضر . فريمون اده يطالب بالمساواة بين الاحزاب الثلاثة في مسالة توزيع المقاعد النيابية وعدد المرشحين اليها . وهو يرمي من وراء ذلك الى مد نفوذه الى مواقع حلفائه التقليديين في الشوف وبيروت والمتن والساحل الجنوبي .. ملوحا بطرف خفي الى امكانية تعاونه مع جنبلاط في بعض المناطق ، ومع سواه في غيرها كتهديد مبطن يعتمده لاقناع حليفيه . ويعتمد الجميل المبدأ ذاته فيطالب بمرشح له في جبيل رغم الاتفاق المسبق في الحلف الثلاثي، القاضي باطلاق يد زعماء الاحزاب في مناطق ترشيحهم. ولكن لا يمكن فهم مواقف هؤلاء الزعماء الا في سياق علاقاتهم مع بقية الاطراف.

موقف جنبلاط

هنا يحتل جنبلاط المركز المتقدم في ميزان العلاقات . فجنبلاط يجابه في منطقته خصما صلبا من أعضاء الحلف الثلاثي السابق . ولولا ظروف عدة طرات على الانتخابات الاستثنائية الفرعية التي حصلت بعد وفاة الخطيب لكان خروج جنبلاط من المعركة منتصرا يحمل اكثر من علامة شك . وجنبلاط يعرف ذلك جيدا . ولذا فانه ينظر الى التقارب الحاصل بين العهد وشمعون ، خصمه التاريخي ، بعين أكثر من حذرة . فالتواطؤ الذي تم بين شمعون والعهد ، بخصوص صفقة التسلح ، كان السبب الرئيسي وراء الهجوم الكبير الذي شنه جنبلاط على الحكومة والحكم . وكان جنبلاط بذلك اول من يتعرض للعهد مباشرة ، بعد ان حرص جميع النواب على مختلف نزعاتهم على تلافي الصدام مع العهد قبل الانتخابات كي لا يتعرضوا لمداخلات وضغوطات تطيح بهم ، وتاتي بسواهم ، ممن هم أكثر الفة وموالاة . واذا كان جنبلاط قد فتح النار على العهد باتهامات لا يمكن لهذا ن يرد عليها صراحة ويدحضها ، فان ازلام العهد يمكنهم ان ينقلوا المعركة الى صعيد اخر . في هذا الاتجاه كان يصب رد رئيس الحكومة وتصريحاته اللاحقة التي يهدد فيها بان الاستمرار في صب الاتهامات ليس لصالح جنبلاط ، ويدعي الوطنية والتقدمية والعروبة ، ويحكم لصالحه بانه متفوق في هذه المسائل جميعا على جنبلاط . هكذا يجد جنبلاط مقومات دعوته الى عمل سياسي يتخطى اطر الاقطاع السياسي التقليدية ، تتردد على لسان اقطاع سياسي مماثل له ومنافس بحيث يستبين تهافت الادعاء الجنبلاطي في التخطي ، نظرا لهضم هكذا ادعاءات لا تملك أكثر من التشدق الاجوف بالهتاف بها من قبل مرتكزات واساليب عمل الاقطاع السياسي التقليدية .

لقاء كرامي وجنبلاط

واذا كانت معضلة الجنبلاطية هي في وقوعها الحتمي في هكذا مازق ، فان خروجها من هذه تسلك طرق الاقطاع السياسي التقليدية لتؤكد من جديد عدم ابتعادها عن الجادة . لذا يسارع جنبلاط الى لقاء كرامي ، حليفه التقليدي . وكرامي هو الحليف « الطبيعي » لجنبلاط حين يتعرض لهجوم من العهد وسلام . فكرامي هو المعارض « الشهيد » لهذين . ولا شك ان تحالف جنبلاط مع كرامي يتيح الاتفاق على لائحة « يسارية » – كرامية ائتلافية ، تنهي التخبط الحاصل في عاصمة الشمال من أن يقع فريسة العهد الكبير المشهية . وذلك لصالح تسوية لا يستبعد الاتفاق بشانها بين « اليسار » الشمالي واقطاعه السياسي المعارض للعهد . وحين يتطلع جنبلاط الى افاق ارحب لتكتل يرفع لواءه ، فانه يصطدم خارج منطقته التقليدية بالزعامات المحلية من جهة وبطمع سواه من الخصوم وتطلعهم نحو هذه المناطق . وهذا ما يحصل بالنسبة للجنوب ، فجنبلاط يتوقع امكانية الحصول على بعض المقاعد النيابية عبر تحالفات مع اقطاع المنطقة او « يسارها » حسب المواقع وتوازن القوى . ولكن شمعون أيضا يطمع باستغلال نفس الامكانية لصالحه. وجنبلاط يبرز تطلعه بتزعمه لتيار « وطني » كانت له مواقفه ايام المقاومة وخلال اعتلائه كرسي الداخلية .. وشمعون يرى ان التدخلات التي كانت تتم ضد لوائح كاظم الخليل خلال المعهدين الاسبقين لم تعد موجودة وبالتالي فان حزبه قادر على اثبات شعبيته وتمثيله النيابي لابناء المنطقة ... ويصطدم طمع الفريقين ، وسواهما ، في المنطقة التي استمرت اسرائيل في نهش ابنائها وتدمير منازلها وقصف قراها وحرق مزروعاتها .. طيلة حقبة لم يحرك جنبلاط أو شمعون او الاسعد او سواهم من رواد ساحة النجمة ساكنا باتجاه رد فعلي على وضعها البائس ، يصطدم هذا الطمع بهذه المنطقة التي يحتكر ازلام السلطة فيها رخص الدخان ويتعرض فلاحوها الصغار وعمالها الزراعيون لعمليات استغلال متعددة الحلقات تمتد من المجهد الكبير المبذول الى الاجر الضئيل الى ساعات العمل الطويلة المرهقة الى عمليات التسويق في البيع والشراء ... يصطدم طمع الطامعين بتشبث الاقطاع القديم المتمثل بالاسعد ولوائحه ، أو خصومه المحليين من العائلات الاقطاعية العريقة ..

اده « اليساري »

هذا في الوقت الذي لا يستبعد فيه اده امكان التقارب مع جنبلاط وكرامي ، لا يمتنع عن ابداء تفاؤله بامكان التوصل الى تفاهم مع شمعون والجميل حول بعث الحلف الثلاثي . واللعبة الادية باتت شائعة الفهم ، فهي تقوم على المحافظة على توازن بين عدة اطراف لا مانع أن تكون متناقضة ما دام اتجاه الحفاظ على التوازن يتم لصالح الكتلة الوطنية في النهاية . هكذا يبقى العهد بالنسبة لاده نظرا لموقعه الحاسم في قدس الاقداس ، وهو يعد حليفيه السابقين بالخير كما يعد « رفيقي » سفره الى الاتحاد السوفياتي بالخير ايضا . وهو طامع ، كما سواه ، بنيل اقصى ما يستطيع اقتطاعه من اي فريق اخر .

واضح أن الاستمرار في استعراض المواقف الحالية يتجه رغم التداخل المتشابك الذي يسمها جميعا بمنحى شديد الوضوح. فالموالون طامحون الى توسيع دوائر نفوذهم وعلى حساب موالين اخرين او بالاتفاق معهم او مع سواهم . وجل ما يطمع اليه من يطلق عليهم اسم المعارضين هو أن يحتفظوا بمواقعهم الحالية ، او ان يقوموا بادنى ما يمكنهم القيام به من تنازلات. هذا بالطبع اذا استمرت معطيات الوضع الحالي قائمة بحيث يمكن من توقع معارك ضارية بين اقطاب الاقطاع السياسي موالية في معظمها او متسترة بالولاء . ودوائر الصراع متعددة من جزين الى الشوف الى دائرة بيروت الاولى والبقاع والزهراني ... واحدى النتائج الاولى المترتبة على نتائج الانتخابات هي قيام معارضة في الحكم وخارجه تعتمد منطلقا لها موقف العهد العدائي منها أو الداعم لاخصامها خلال الانتخابات .

العهد والحكومة

من الواضح انه لا يغيب عن بال اي من الكتل والاقطاب خاصة وعن بال المرشحين عامة اهمية موقف العهد من الانتخابات الحاسمة . وهذا ما يفسر ممالاة جميع الاطراف للعهد وتلمسها لظلاله . وقد كان الاحتفال بذكرى انتخاب رئيس الجمهورية فرصة مؤاتية لموالين ومعارضين للتنافس على استلهام الدعاء للعهد ، والتسبيح ببركته والاشادة بعظمة مآثره . حتى ان شخصا مثل صبري حماده لا يزال موقفه من نتيجة الاقتراع للرئاسة الاولى ماثلا في الاذهان وجد كلمات المديح والثناء للعهد بسهولة عجيبة . والعهد طرف في الانتخابات النيابية . وهو في الوقت الذي يؤكد نزاهتها له مرشحوه في اقطاعه التقليدي الذي اتسع بحسب موقعه من الحكم ليشمل مناطق اخرى متعددة تشمل لبنان. هذه المناطق جميعا يريد العهد ان يتم فيها امران لا ثالث لهما ان يفوز مرشحوه المباشرون اولا ، وان يلحق بهم الموالون ثانيا . وهو اذ يتخذ هذا الموقف المتشدد يضع الكتائب في واجهة من تصميم ارادته في الدائرة الاولى خاصة وفي جزين ..

وهاجس العهد وموقفه هو ما يدفع كاظم الخليل الى التصريح بان منطقة البترون « كونها تدخل في نطاق نفوذ الرئيس فرنجية فان القصر قد يكون له كلمته في المرشحين » وهو سيد العارفين ان نطاق نفوذ الرئيس اصبح اوسع مما يذكر .

تبقى قضية الحكومة ، والتي تستمر بدعم العهد لها رغم بداية علنية المعارضة التي تتسع بشانها من جنبلاط الى الكتائب مرورا بكرامي وسواهم ... ولكن ما دام العهد يمحضها تاييده فمن المستبعد أن تجرؤ معارضة واسعة ان تقوم لاسقاطها .

وفي الحكومة مرشحون . وهي مرشحة للاشراف على الانتخابات. بينما تطالب الكتائب بحكومة اقطاب . وشمعون يراوح بين الموقفين . وكرامي يدعو الى اسقاطها الخ ..

والحكومة في اغلب اعمالها تاتي بتهويلات تنتهي بمازق ، تخرج بالونات كبيرة ملونة لا تلبث ان تنفس ببطء كما حصل في مسالة شبوع وقطع المغيار ومصلحة الليطاني ومشروع من اين لك هذا ؟ الخ ... ولا شك ان اشرافها على الانتخابات النيابية ان تم فلن يخرج عن هذا السياق . ذلك لا يعني تشكيكا بحياد الحكومة ونزاهتها – وهما امران لا يستبعدان الشك – او البحث عند سواها عن هذا الحياد وتلك النزاهة – وهو بحث غير مجد – انما يعني ان صلب المشكلة هو خارج الحكومة. ان المشكلة هي في قواعد اللعبة البرلمانية وبممارسيها . والعهد مقبل عبر هذه الحكومة او سواها على تجربة قاسية . فهو امام التهافت المتزايد على النيابة وامام اشتداد هجوم اقطاب الاقطاع السياسي على اقطاعات سواهم نحو مد نفوذهم وتوسيع سيطرتهم لا يملك مع اخذ مصالحه بعين الاعتبار ان يحول دون صراعات عنيفة لا يمكن التنبؤ بمداها او نتائجها منذ الان ..

الهدف الأساسي من صرف مئات الملايين على التسلح حماية النظام وليس حماية البلاد

لا تزال قضية اقرار مشروع قانون رصد مبلغ ٢٠٠ مليون ليرة لتسليح الجيش في مجلس النواب تتفاعل على الصعيد الشعبي بشكل يكشف المزيد من الحقائق حول الهدف الاساسي من التزود بالسلاح.. وقد لفت النظر أن الدولة اعترفت صراحة سواء بـ « الاسباب الموجبة » المرفقة بالقانون أم بتصريحات المسؤولين للصحافة والتلفزيون، ولا سيما تصريحات وزير الدفاع الياس سابا ، بأن من اهداف التسلح ـ وقد تحاشت أن تقول الهدف الوحيد ـ حماية النظام الاجتماعي القائم اي النظام الطبقي المستغل لجهد الجماهير الشعبية الكادحة ، اي مصالح القلة الحاكمة والمتحكمة بمقدرات البلاد .

صحيح أن فذلكة القانون وتصريحات المسؤولين لم تنس ان تشير الى الخطر الصهيوني المحيق بلبنان . ولكن جميع الوقائع والمعطيات تبين بصورة لا لبس فيها بان هذه الاشارة لا تتسم بشيء من الجدية والواقعية ، وبالتالي ليست سوى كلام ديماغوجي فارغ من أي مدلول . فحتى السذج لا يمكن أن « يقبضوا » كلام الحكام عندما يتحدثون عن استعدادهم للمواجهة المقبلة مع العدو الصهيوني في الوقت الذي يزحف خلاله حكام الانظمة العربية التقدمية والرجعية ـ ولا سيما اولئك المتاخمون لاسرائيل ـ في طريق الهزيمة والحلول الاستسلامية . فاذا كان حكام مصر مثلا ـ وهي اكبر بلد عربي تقع عليه مسؤولية خوض معركة التحرير ـ يكتفون بـ « قصف » العدو بطبول التصريحات الكلامية الجوفاء بينما يلهثون من شدة ركضهم وراء « الحل السلمي » ، فهل يعقل ان يكون حكام لبنان الذين تركوا حدود البلاد طوال اكثر من اربع سنوات سائبة أمام الاعتداءات الاسرائيلية تنسف منازل المواطنين وتفتك بهم ، والذين لم يطلقوا رصاصة في وجه « الكومندوس » الاسرائيلي الذي اقتحم مطار بيروت الدولي وبلدة الصرفند ، جادين فعلا في التصدي لمخططات العدو التوسعية ؟

المسالة اذن تتعلق اولا بخشية الدولة من « عدوان » داخلي على النظام ومصالح الطبقة الحاكمة المستغلة ، اي من نضالات الجماهير الشعبية وطلائعها التقدمية العاملة من أجل التغيير الجذري للنظام القائم على استثمار واستغلال الاكثرية الساحقة من المواطنين . وتتعلق ثانيا بتمكين اجهزة الدولة من توجيه ضربة قاصمة لقوى المقاومة الفلسطينية المتواجدة في لبنان باعتبار ذلك تكملة ضرورية لمخطط ضرب حركة المقاومة الفلسطينية وتصفيتها على نطاق الوطن العربي بعدما قام نظام الحكم الاردني بدوره المطلوب كما يجب خدمة للمصالح الامبريالية والصهيونية وكذلك مصالح أنظمة الحكم العربية ولا سيما تلك التي تتحمل المسؤولية الرسمية في هزيمة حزيران المشينة .

ان ما حدث في الاردن وما يخطط لحدوثه في لبنان لا يمكن النظر اليه بمعزل عن المخطط الامبريالي الذي تقوده الولايات المتحدة الاميركية . وفي الواقع ان سياسة البلدين تدور عمليا ضمن هذا المخط الاميركي الذي تبرز ملامحه في العديد من الوقائع والاحداث .

ومن المفيد التذكير في هذا الصدد بأن الحكومة الاميركية قدمت في تشرين الثاني من عام ١٩٧٠ ـ اي غداة تنفيذ المرحلة الاولى من مخطط تصفية حركة المقاومة في الاردن في ايلول من العام نفسه ـ مساعدات عسكرية الى لبنان بقيمة ٥ ملايين دولار ، كما قدمت مساعدة مماثلة الى الاردن بقيمة ٣٠ مليون دولار . وصرح الناطق الصحفي باسم البيت الابيض في ذلك الحين بأن هذه المساعدة العسكرية لكل من لبنان والاردن انما قدمت « تلبية لطلبات عاجلة تقدمت بها حكومتا البلدين من اجل تعزيز قوات الامن الداخلي فيهما . » وجاء في تصريحات الناطق الصحفي ايضا بان نيكسون « طلب اعتماد مبلغ ٥ ملايين دولار للبنان من اجل تمكينه من المحافظ على قاعدة داخلية مستقرة للبحث المسؤول عن السلام » ..

وهكذا يلاحظ بوضوح مدى التقاء حكام لبنان مع هذا التوجيه الاميركي ، وقد برز ذلك في فذلكة قانون الـ ٢٠٠ مليون ليرة التي ربطت بين اعتمادات التسلح وبين عزم الدولة على حماية النظام وتعزيز الامن والنظام » .

وليس بدون مغزى طبعا أن مجلس النواب الذي يضم مختلف اجنحة النظام ويمثل مصالح الطبقة الحاكمة رغم التنافس والصراع القائم فيما بينها ، قد صدق بالاجماع مشروع قانون التسلح . وقد اتضح ان بعض النواب الاقطاب الذين عارضوا في البداية المشروع انما فعلوا ذلك فقط لاعتبارات تتعلق بترتيبات صفقات السلاح حيث يحرص كل منهم على الا تفوته المغانم والفوائد ، ويبدو أن المسألة قد حلت في النهاية بالشكل الذي أرضى الجميع ..

وكشف ريمون اده الذي ايد القانون بحماس في تصريح صحفي عن بعض خفايا صفقات السلاح التي كانت تجري في السابق ـ وكأن ذلك لن يتكرر في المستقبل ـ فقال أن الرادار الذي اشتراه لبنان في العهد السابق لم يشر لان البلاد بحاجة اليه بل « لان الفانورة تحرز» واضاف بأن « الشعب دفع عشرات الملايين بدون فائدة » .

هذه الملايين التي دفعها الشعب سدى والتي سيدفعها في المستقبل تنفيذا لقوانين التسلح وسواها متكونة كلها من عرق جماهير العمال والفلاحين وجميع ذوي الدخل المحدود الذين

بقلم

حسن فخر



الياس سابا
وزير الدفاع

يشكلون غالبية الشعب الساحقة . لقد بلغت اعتمادات وزارة الدفاع في الموازنة الحالية ١٦٥ مليون ليرة ، اصبحت بعد اقرار قانون الـ ٢٠٠ مليون التي ستنفق خلال خمس سنوات ٢٠٥ ملايين . واذا اضفنا الى هذا الرقم اعتمادات وزارة الداخلية البالغة اكثر من ٥٠ مليون ليرة ـ وذلك انطلاقا من المفهوم الذي أعطته الدولة رسميا لمهمة الجيش وهي « المحافظة على الامن والنظام » ـ تكون حوالي نصف اعتمادات الموازنة العادية مخصصة لمهمات القمع الداخلي ، اي لاغراض التصدي لنضالات الجماهير المطلبية والسياسية ولضرب ارادتها في التغيير الجذري للمجتمع .

وقد اعترف وزير الدفاع الياس سابا في ندوته التلفزيونية بالاسبوع الماضي بأن نصف اعتمادات قانون التسليح ـ اي ١٠٠ مليون ليرة ـ سيتأتى عن طريق « مساعدات خارجية » وضرائب جديدة تفرض على الشعب . وواضح ما ينطوي عليه هذا القول من خطورة ، فهو من ناحية يكشف عن سياسة الدولة في الارتباط اكثر فاكثر بمخططات الدول الامبريالية ولا سيما الولايات المتحدة التي تقدم فعلا مساعدات عسكرية للبنان وصفت اغراضها رسميا بانها ترمي الى تمكينه من المحافظة على أمنه الداخلي .. ومن ناحية اخرى تعكس تصريحات الوزير طبيعة النظام المعادي لمصالح جماهير الشعب والهادف دائما الى ارهاقه بمزيد من الضرائب والاعباء الاقتصادية .

وترتدي اهمية قصوى التصريحات التي ادلى بها رئيس الدولة قبل حوالي شهر في مجلس الوزراء اثناء بحث مشروع قانون التسلح حيث هاجم معارضي مشروع التسلح وقال ان مبلغ الـ ٢٠٠ مليون ليرة لا يكفي وان الجيش بحاجة الى ٥٠٠ مليون دولار ..

وواضح أن هذا الكلام الموجه بشكل خاص الى عناصر الجيش المختلفة ، وكذلك حرص العهد على تمرير قانون الـ ٢٠٠ مليون ليرة في مجلس النواب خلال جلسة فقد فيها النصاب كما قال كمال جنبلاط ، يستهدف ضمان ولاء هذه المؤسسة التي كانت الى عهد قريب اسيرة النفوذ الشهابي وجعلها سندا له . وفي هذا الضوء تم منذ وقت قريب رفع رواتب رتباء الجيش واتخذت تدابير لتحسين ظروفهم المعيشية .

ووسط هذه الملابسات يجري الهمس عن صفقات تنال فيها جهات نافذة بينها بعض السياسيين الكبار « بدل سمسرة » .. ولعل ذلك يفسر معارضة البعض لقانون التسلح تم الموافقة عليه بعد مداخلات قامت بها جهات نافذة .

والجدير بالذكر انه قبل اقرار قانون الـ ٢٠٠ مليون ليرة بأكثر من شهر وردت انباء صحفية من لندن نقلا عن مصادر بريطانية رسمية تقول ان لبنان عقد صفقة مع مصانع الاسلحة البريطانية لشراء ما قيمته ٥٠ مليون دولار ولم ينف الياس سابا هذا النبأ واكتفى بالقول بأن رقم الصفقة « مبالغ فيه » .

وفي الوقت نفسه يبذل بعض السماسرة جهودا لشراء السلاح من دول اخرى في مقدمتها فرنسا . كما يطالب بعض السياسيين، وكذلك الشيوعيون ، بشراء السلاح من الاتحاد السوفياتي .. وقد أصبح مفهوما الان ان برنامج التسلح الحالي يشمل شراء السلاح من عدة بلدان : الطائرات والدبابات من بريطانيا والصواريخ من فرنسا والمدافع من الاتحاد السوفياتي .

ويثير الاستغراب فعلا ان يطالب بعض اليساريين تزويد الجيش بالسلاح السوفياتي ، ولا سيما بعدما كشف المسؤولون رسميا طبيعة المهمات المناطة بهذه المؤسسة على صعيد « حماية النظام والمحافظة على الامن الداخلي » . وكم يبدو الامر ساذجا أن يفكر البعض بأن تزويد لبنان بسلاح من الدول الاشتراكية يساعد على تبديل طبيعة هذا النظام وتعديل سياسته المرتبطة بالدول الغربية الامبريالية والمعادية للاشتراكية ولنضالات القوى التقدمية .

والواقع يبين بأن « السلاح الاشتراكي » الذي قد يحصل عليه لبنان يمكن أن يستعمل في اي وقت ضد القوى التقدمية واليسارية . وثمة سوابق كثيرة على ذلك ، وهذه مجازر السودان حيث قتل الشيوعيون بالرصاص المقدم من الاتحاد السوفياتي ـ وكل اسلحة الجيش السوداني سوفياتية ـ لا تزال طرية في الاذهان ..

ان ملابسات واغراض برامج التسلح التي سخرت الدولة كل وسائل اعلامها من اجل التطبيل والتزمير له وتصويره بانه منجزة وطنية كبرى ، تكشف مرة اخرى حقيقة هذا النظام المعادي لمصالح الجماهير الشعبية ولقواها التقدمية واليسارية والمرتبط بسياسة الدول الامبريالية .

مرة قال الاحتكاري الاميركي المشهور روكفلر في تقرير سري قدمه الى الرئيس الاميركي ايزنهاور : ان السياسة الاميركية يجب ان تنطلق من اعتبار ان كل ما هو في مصلحة « جنرال موتورز » هو في مصلحة الولايات المتحدة .. ونسجا على هذا المنوال يقول لنا اليوم اقطاب النظام اللبناني : ان كل ما هو في مصلحة الطبقة الحاكمة هو في مصلحة لبنان !

العقد الجماعي في المصارف

بعد تراجع النقابة عن حماية المستخدمين من الصرف .. تستعد للتفريط في مسألة التصنيف

في الثاني من شهر ايلول صدر المرسوم رقم ١٧٣٨٦ القاضي بوضع قانون عقود العمل الجماعية والوساطة والتحكيم موضع التنفيذ و « عقد العمل الجماعي هو اتفاق تنظم بمقتضاه شروط العمل بين طرف يمثل نقابة او اكثر من نقابة او اتحادا او أكثر من اتحاد نقابات الاجراء وبين طرف اخر يكون رب عمل منفردا او اكثر من رب عمل او ممثل هيئة مهنية او اكثر من هيئة او اتحاد او اكثر من اتحاد مهني لارباب العمل » .

وبعد مرور سبع سنوات على صدور المرسوم يشهد اجراء مصارف لبنان « المعركة» التي تخوضها « نقابتهم » في سبيل توقيع العقد الجماعي بين نقابة موظفي المصارف في لبنان من جهة وجمعية المصارف من جهة اخرى . وما الغموض والكتمان الذي يلف هذه القضية الا نتيجة للعلاقات النقابية الانتهازية بين كتلة الاقطاع النقابي المصرفي ، وعلى رأسه واحد من اعرق المساومين على مصالح الطبقة العاملة وفئات المستخدمين في لبنان من جهة ، ومجموع المستخدمين الحكوميين بشبكة علاقات طائفية سياسية اقطاعية ، التي لا بد منها من أجل استلام العمل او الوظيفة والثبات فيه كحماية من المادة ٥٠ من قانون العمل اللبناني ، او لزيادة الراتب وتحسين الرتبة الخ ... ذلك دون ان تستطيع المجالس التنفيذية للنقابة ولا حتى عبر مجلس المندوبين(١) المزعوم ـ ذي الطبيعة الاستزلامية حكما ـ من أن تتقدم خطوة واحدة باتجاه استقلال العمل النقابي والحركة النقابية عن مجموع العلاقات التي تدعم فئة المستخدمين من اقطاع سياسي ، ديني . لا بل اكثر من ذلك فكل ممارسات المجلس التنفيذي تشهد على تزكية الاخير لهذا الخط عبر ادارات المصارف وضغطها على مستخدميها ازاء بخصوص الانتخابات او غيرها .

وفي اطار هذا السياق السريع ياتي تحرك غبريال خوري لتوقيع العقد الجماعي مع جمعية مصارف لبنان . ولا نريد في هذه العجالة مناقشة مضمون العقد الجماعي المزمع توقيعه والكشف عن ثغراته الكثيرة التي تصيبه في مقتل ، مع الاشارة الصريحة الى انه يشكل مكسبا مطلبيا على قدر كبير من الاهمية اذا توفرت له حماية نقابية منظمة في القاعدة .

فبعد أول شباط ١٩٧١ موعد البدء بتنفيذ الضمان الصحي ، بدأ يلاحظ الكلام بين مستخدمي المصارف حول العقد الجماعي بشكل مكثف .

فالمدة اشرفت على الانتهاء وان اقراره بات وشيكا على أن يسري مفعوله ابتداء من أول كانون الثاني ١٩٧١ وبدأت الصحف والمجلات تلمح الى بعض بنود العقد من جهة ، والى الاتفاق عليه من جهة اخرى. وشكل المستخدمون المقربون من غبريال خوري ومجلسه التنفيذي مصدرا للمعلومات الضحلة والمرفقة بالدعاء له « وحده عم بيشتغل ويطالب » .

هذا الى أن وزعت « نقابة موظفي المصارف في لبنان » كتيبا ثمنه ٥٠ ق.ل. بعنوان « اهم النقاط التي تم الاتفاق عليها بين لجنة جمعية المصارف(٢) ولجنة نقابة موظفي المصارف في لبنان(٣) » ـ كان هذا يتم والحركة العمالية خارجة من « انتصار » شباط ووسط التحضير لاضراب ٢٥ أيار من قبل الاجهزة والمؤسسات الرسمية والغير الرسمية ، ومن قبل الاقطاع النقابي المروض والمساوم على مكاسب الحركة العمالية . فبدأ النقاش العفوي يدور حول العقد الجماعي كمكسب وحول ثغراته التي تترك لاصحاب المصارف التلاعب بشكل واسع بالبنود الاساسية التي تخص مكاسب الفئات الصغيرة من المستخدمين (التصنيف حسب الرتب) وتشكل مسألة التصنيف مركز اهتمام المستخدمين لايجاد مخارج تقيهم نواقص العقد ، وتوجت هذه الموجة باضراب اجراء « البنك اللبناني للتجارة » لان الادارة استعملت « حقوقها » وراحت تصنف على هواها . وفك الاضراب رغم الاصرار الكلامي ان لا تراجع ، بكثير من الغموض والالتباس وتوجت ادارة المصرف موقفها بانها « ستطلع خسارة ايام الاضراب من جلودهم ـ الموظفين ـ » استنادا الى المادة ٥٠ وغيرها من وسائل القمع المتوفرة . وبدأت تجمع التواقيع من المصارف للاستفتاء على العقد الجماعي كما ورد في كتب النقابة ودون اي نقاش لمضمونه سلبا او ايجابا من قبل « النقابة » مع الجمعية العمومية(٤) . وكان التوقيع ـ حيث جرى ـ يتم مع الشعور بما يمثله العقد من وضع حد لقمع المدراء واصحاب المصارف . الى أن تمكن العهد والسلطة والاجهزة والمؤسسات المعلومة والغير معلومة بمعونة الاقطاع النقابي الانتهازي من تراجع عن اضراب ٢٥ ايار وتنفيسه ، وحصلت الازمة بين موظفي « الفرست ناسيونال سيتي بنك » وادارة المصرف وتدخلت النقابة لدعم التضامن الحاصل ، فما كان من ادارة المصرف الا ان صعدت موقفها الامر الذي جعل النقابة تتراجع عن المطلب الاساسي والذي من اجله حصل التضامن والتدخل من قبلها ، وبعدها ظهرت تصريحات لجوزيف جعجع رئيس جمعية مصارف لبنان المجدد تفيد ان لا علم له بالعقد ، وهو لم يتفق مع احد على أي شيء مما اثار حفيظة غبريال خوري فهاج وماج متوعدا مهددا وملمحا بتنفيذ الاضراب ، فتدخل « المصلحون » وحدد موعد لاجتماع مشترك بين ممثلين عن النقابة والجمعية لتدارك الامر .

وكرت سلسلة من الاجتماعات المتوترة احيانا كان يرتفع بين فترات انعقادها همس المحامين حول شرعية النصوص وتحديدها الى أن انتهت الاجتماعات بالاتفاق على البنود موضع النزاع بعد افراغ محتواها لصالح اصحاب المصارف .

كل هذا دون ان يتحرك المجلس التنفيذي للنقابة ويتصل ولو للاعلام ـ وهذا اضعف الايمان ـ بالمستخدمين ان لجهة توضيح ارائه وبالتالي مواقفه او لجهة الاستفسار عن رأي الموظفين بهذه الاراء والمواقف ، وهذا ينسجم انسجاما طبيعيا مع مواقف المجلس التنفيذي ورئيسه الانتهازية ، واحتقاره للقاعدة النقابية التي توصله الى رئاسة الاتحاد العمالي العام . وهناك ضرورة لاقرار العقد الجماعي ولو مشوها للحفاظ على ماء الوجه في سبيل ملء المركز .

امام هذا الواقع النقابي اللاديمقراطي وأمام تحرك فئات المعارضة التقليدية الانتخابي ـ الوصولي ـ الموسمي يترتب على مستخدمي المصارف البدء بتشكيل اللجان النقابية في كل مصرف تمهيدا لخلق قاعدة نقابية واعية ومتقدمة تستطيع ان تفرض مطاليبها وتحافظ وتدافع عن مكاسبها وان تحاسب المجلس التنفيذي وتنتخب اليه عناصر شريفة بناء على برامج تطرحها هذه العناصر ، وليس كما هو حاصل الان تتقلص كل الاعتبارات الى الحجم الاقطاعي ـ الطائفي، لجان نقابية تخلق قاعدة واعية تستطيع ان تبعث دما جديدا بمجلس المندوبين .

هذا في الوقت الذي تعلن فيه السلطة أن مدة المجالس التنفيذية النقابية أربع سنوات بدلا من سنتين تسهيلا لممارسة الدور الانتهازي اعتمادا على التفكك الحاصل في القاعدة النقابية من جهة ومن جهة اخرى لمكافأة الاقطاع النقابي على جهوده في قمع الحركة النقابية الديمقراطية .

---

١ ـ يتشكل من مندوبين يفوضهم الموظفون ويضم ازلام الادارات عادة واي خرق للمادة يقمع بوسائل عديدة منها المادة ٥٠ ايقاف الزدوة او تخفيضها الخ ..

٢ ـ لجنة منتدبة من قبل جمعية مصارف لبنان للبحث في موضوع العقد الجماعي مع نقابة موظفي المصارف في لبنان .

٣ ـ لجنة منتدبة من قبل نقابة موظفي المصارف في لبنان للبحث في موضوع العقد الجماعي مع جمعية مصارف لبنان .

٤ ـ بحجة ان لا مكان عند النقابة يتسع لعقد جمعية عمومية ، وكأنه لا يمكن أن تجري جمعيات عمومية لموظفي كل مصرف او عدة مصارف على حده .

في نضالهم ضد استغلال الرهبنية البلدية

فلاحو ميفوق يطالبون باستملاك بيوتهم بلا مقابل .. والاراضي باسعار رمزية

(تواصل « الحرية » في هذا العدد تحقيقاتها عن الاقطاع الديني . وكانت قد نشرت تحقيقا عن دير كينا في الجنوب . وها نحن ننشر فيما يلي تحقيقا عن شركاء دير ميفوق وتاريخهم الطويل من الاستغلال والعذاب والتمرد .)

تقع بلدة « ميفوق » في اواسط قضاء جبيل وتزيد مساحة اراضيها عن المئة كيلومتر مربع، معظمها اراض مروية تنتج الحرير والتفاح والاجاص والزيتون وانواع الخضار والحبوب. ويبلغ عدد سكانها ثلاثة الاف نسمة او اكثر بقليل . وهي تقسم الى قسمين اساسيين : « ميفوق العتيقة » ، حيث البيوت قديمة واكثرها ترابي ، انها بيوت « الشركاء » (محامي دير سيدة ميفوق) . و« ميفوق الجديدة » وقد بنيت حديثا واصحاب البيوت فيها هم من الذين نزحوا عام ١٩٣٩ اثر تهبيط بيوتهم على يد الدير ، وقد تفرقوا في انحاء مختلفة من البلاد وعادوا بعد زمن يشترون قسما من الاراضي من الدير باسعار باهظة .

لمحة تاريخية : انتقال الملكيات للدير

ان ثلاثة ارباع اراضي ميفوق الشاسعة هي اليوم تحت سيطرة الرهبنة المارونية البلدية بواسطة دير سيدة ميفوق . فكيف انتقلت ملكية هذه الاراضي الى الرهبنة المذكورة ومتى وتحت اية ظروف ؟

في القرون الوسطى كانت ميفوق ، المعروفة آنذاك بوادي ايليج ، مقرا للعديد من بطاركة الموارنة الذين كانوا يسكنون الوادي الى جانب اهالي قرية المزارعين مالكي الارض . وكان للبطاركة اولئك دير متواضع تخلى لهم الاهالي المتدينون ، عن مكانه . وفي القرن الخامس عشر عام ١٤٤٠ واثر هجوم عساكر اجنبية ، كما يروي البطريرك اسطفان الدويهي في كتابه تاريخ الموارنة ، انتقل مقر البطريركية الى وادي قنوبين في اقاصي الشمال ، ولم يبق هناك من اثر للوجود الاكليركي ، الا بقايا الهيكل القديم . ولم يتجدد هذا الوجود خلال ثلاثة قرون ، الى ان كان عام ١٧٦٢ ، حيث قامت الرهبنة البلدية التي تاسست سنة ١٦٩٥ باعادة بناء دير سيدة ميفوق ، واديار كثيرة اخرى يذكرها البطريرك الدويهي في تاريخه الانف ذكره (ص ٢٦٤) .

في تلك الاثناء ، اي مع مجيء الرهبنة البلدية كانت جميع الاراضي بحوزة الاهالي ، ولدى تقدمها اعطاها هؤلاء بعض «الحواكير»(١) حول المكان الذي بنى فيه سابقا مقر البطاركة ..

اما اسباب انتقال ملكية معظم الاراضي الى الدير فمتعددة وهي التالية :

أولا الاستيلاء على الحجج :

يتناقل الاهالي حتى الان قصة طريفة عن انتقال قسم من اراضي القرية الى الرهبنة . هذه القصة تدور حول احد المقدمين « المدعو ابا صالح » . ابو صالح هذا كان يحفظ الحجج التي تثبت ملكية قسم من الاهالي في صندوق حديدي لديه ، وكان كل عام ينتقل الى حلب لدفع الميرة (الضريبة على الاملاك). وحدث انه في احدى السنوات اثناء غيابه لهذا الامر ، اغتنم احد الرهبان الفرصة وذهب الى بيت الرجل ، حاملا معه غمبازا نسائيا وبعض الريالات المجيدية ، وقدمها « هدية » لام صالح الساذجة التي اعطته مفتاح الصندوق ، فاستولى بذلك على الحجج .

اثناء الحصاد ، جاء الراهب ليقاسم الاهالي الغلة مبرزا الحجج . وحين عرف ابو صالح بالامر ، غضب هو وباقي الفلاحين ، وحملوا ام صالح الى النهر ورموها هناك ، وقد بقي المكان معروفا حتى الان بـ « غبيط ام صالح » (٢) .

وبالطبع فان هذه الرواية بحاجة الى تحقيق ولكن مهما يكن نصيبها من الصحة فهي مرتبطة حتما باساس واقعي تاريخي ، خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار مجمل الوسائل الاحتيالية التي قامت عليها في الماضي «ملكية» الاديرة والاوقاف على اختلافها .

ثانيا — التهرب من الضرائب :

كانت الضرائب عبئا ثقيلا جدا على كاهل الفلاحين ، في حين كانت الاوقاف معفية منها، لذلك كان الاهالي كثيرا ما يقفون اراضيهم للدير صوريا على امل ان يتخلصوا من جهة من فداحة الضرائب وان يمتنع الدير من جهة اخرى عن استغلال عملهم ذلك للاستيلاء على الارض نهائيا ، وذلك نظرا الى تمكن الخرافات والمعتقدات الدينية من نفوسهم .

ويذكر الاهالي فترات مختلفة حصلت فيها حوادث مشابهة ، وخاصة في عام ١٨٦٠ بعد سنوات من القحط والمحل .

ثالثا : الحرب العالمية الاولى والجوع:

اثناء الحرب العالمية الاولى ، قام الكثير من الاهالي ببيع اراضيهم للدير لقاء اثمان بخسة جدا ، ولا يزال يذكر سكان البلدة حالة بيت « ابي درع » الذين اعطوا الدير ارضا واسعة مؤلفة من عشرات الدونمات ، لقاء ثلاث اوقيات من طحين الشعير .

رابعا : الاستيلاء على خراج القرية :

في فترة الحرب ذاتها ايضا ، كان الاب طانيوس لحفد رئيسا للدير وقد اوهم الاهالي الاميين بان هناك طريق عربات ستشق في بلاد جبيل وستمر في بلدة ميفوق وتفرض بسببها ضرائب باسماء عدد كبير منهم ، احياء وامواتا ، وذلك لدى رجل من بلده دوما كان يزور العملة . وكتب عريضة تعلن ان الاملاك التي داخل القرية وتلك المحيطة بها حتى جاج وترتج ولحفد وحدثون ، هي جميعا للدير ، وقد قام الاهالي الذين اعتقدوا ان رئيس الدير يقدم لهم « خدمة » ويخلصهم من الضرائب محتفظا لهم باراضيهم في ايد امينة ، قاموا بوضع اختامهم على العريضة ، كما تكفل الرئيس بتوقيع اختام الاموات عليها مستحصلا بذلك على وثيقة « قانونية » بملكية الدير المزعومة .

خامسا : المساحة ودعاوى ١٩٣٩ :

في عام ١٩٣٩ ، واثناء رئاسة الاب بطرس الزهري ، طلب الدير مساحة اختيارية خاصة ، ونظرا لعلاقة الرهبنة الحميمة بالسلطة المنتدبة آنذاك ، وبتواطؤ مخاتير المنطقة والنواطير الذين كانت لهم اهمية حينئذ ، مسحت الاراضي باسم الدير بناء على العريضة المذكورة سابقا وعلى افادات المخاتير والنواطير . احدهم ما زال حيا وهو شيخ طاعن في السن وقد صرح لنا بما يلي : « كنت حينذاك ما ازال شابا ، وكان الدير يميزني عن سائر اهالي القرية ، ويمدني بالمال والوعود . وعام ١٩٣٩ ادعى الدير على حوالي ١٤٠ شخصا باحتلال املاكه واغتصابها . وجاءت مذكرات جلب لهؤلاء . وقد استدعاني الاب بطرس زهري وقال لي : « سوف تكون شاهدنا وسوف تدلي بشهادتك ضد الاهالي » . قلت له : « ما هذا يا ابونا ، انا لا استطيع ان احمل ضميري ! » اجاب : « انت ، اشهد كما اطلب منك ، ولا تهتم فانا احلك من خطاياك » ! وهكذا فعلت ، خاصة عندما اعطاني رئيس الدير مبلغا من المال مكافأة . كان هناك عدد كبير من النساء والشيوخ والرجال ذاهبين الى محكمة قرطبا على بعد عشرات الكيلومترات مشيا على الاقدام . وهناك شهدت عليهم ، وحكم ١٠٥ اشخاص زورا وبهتانا . كانت الاحكام اوتوماتيكية ، يقال للواحد دون تحقيق او استقصاء : « حكمت المحكمة عليك بمئة ليرة جزاء وشهرين حبس » . وقد نفذت الاحكام جميعا. اثر ذلك قام الدير بتهبيط اربعين بيتا للاهالي . كان رئيس الدير يعطي صاحب البيت فرصة خمسة ايام للخروج من بيته ثم ياتي بعمال من قرى اخرى فيخرجون السكان حتى ولو كانوا عجزة او مرضى او محتضرين ثم يهدمون البيت :

— كان قزحيا مخايل يونان على فراش الموت ، وقد اخرجوه الى « المجل » وتركوه يموت هناك ، وهدموا بيته .

وفي ذلك يقول الزجال الميفوقي يوسف جبرايل الحشاشي :

« اخذوا البشر ع المحكمي بليل الظلام
وكل يوم قرار يطلع من جديد
قرروا ع بيوتنا بالانهدام
وكانت بهدما تشتغل ستين ايد
وصلوا بسرعة لبيت قصحيا قوام
ومعهن دخولي والمطارق من حديد
البيت هدموا تراب نزل ع الحرام
وما في ولا شفيل كان عنو يحيد
وزلمي مريض بفرشتو بجسموا الالام
يصرخ دخيل الرب في حسره ونهيد
حزموا التختمع فرشتو وشدوا الحزام
وقاموه لبرا يختلج تحت الوريد
لتحت توتي عمرها سرية عوام
وقالوا ع مهلك موت بهالفيي قديد »

وليست قصة قزحيا يونان هي الوحيدة من نوعها فمثلها كثير :

— باخوس معوض انتزعوه من فراشه وطردوه فمات حسرة .

— نعوم معوض ، بنى بيته بتعب يديه فطردوه وهدموا بيته فمات هو الاخر تحت تاثير الصدمة .

وهناك امثلة كثيرة على الفظائع التي كان يرتكبها الرهبان بحق الاهالي كقصة فرنسيس الدرزي كان يحش في احد وديان ميفوق ليطعم خروفه . فما كان من الاخ «طانيوس الراهب» الا ان تصدى له بخشبة مسننة اخترقت احشاءه فمات . وما زال الراهب المذكور حيا يرزق في دير كفيفان شاهدا على جرائم الاقطاع دينيا كان او غير ديني ..

علاقة الدير بالفلاحين

بعد هدم عدد كبير من بيوت الفلاحين عام ١٩٣٩ ، نزح هؤلاء الى السواحل واشتغلوا حرفيين وعمالا ثم عاد قسم منهم واشترى ارضا من الدير باثمان باهظة (المتر بخمس ليرات) في خارج القرية الاساسية وبنى هناك . وقد وضعت لاثبات البيع اوراق بسيطة ولم يجر التسجيل في السجل العقاري . وتشكل « ميفوق الجديدة» قسما بسيطا جدا من اراضي ميفوق مع ان فيها ما لا يقل عن الخمسة والاربعين بيتا .

حيث الاراضي الخصبة ، ومعظم الملكية هناك تابع للدير ، اذ لا تشكل الاراضي المملوكة من المزارعين اكثر من الخمس ، بينما كل الاراضي الباقية يسيطر عليها الرهبان بما فيها من بيوت وينابيع مياه وجنائن ومزارع خصبة ، ويبلغ عدد البيوت في ميفوق العتيقة الخمسين .

هذه العلاقة متعددة الاشكال .. فالارض المروية اي التي تحت الماء ، تعطى بالضمان، والارض غير المروية تعطى بالمحاصة .

أ — الضمان :

حيث يكون هناك نبع ماء ، يروي قطعة من الارض ، تعطى هذه الارض لعدد من الفلاحين يتراوح بين الاربعة والخمسة عشر . وتحدد قيمة الضمان لكل منهم منذ بدء عقد الضمان فيدفع الفلاح سلفا او حيانا عند الموسم . ويحدد الضمان سنويا .

اما طريقة الضمان فتحدد تبعا لكمية المياه التي يضمنها الفلاح . فهناك عدد من الينابيع في ميفوق العتيقة يناهز الاثني عشر ، ثلاثة ينابيع تعادل نسبة كل منها الاربعمائة متر مكعب ، والباقي يتراوح بين الخمسة والعشرين مترا . يضمن الفلاح المياه بالعدان، والعدان نسبة من الساعات التي يحق له استعمال النبع خلالها في الاسبوع او في الخمسة عشر يوما ، وتصل كلفة العدان الواحد الى ستمائة ليرة سنويا .

اما هذه الطريقة فقد بدأ استعمالها منذ الثلاثينات ايام الرئيس خليفة (رئيس الدير) ويظهر ان اللجوء اليها كان محاولة للتملص من فكرة مشاركة الفلاحين للدير في ملكيته الارض وللتاكيد على ملكية الدير ، كما انها تترك كثيرا من المخاطر على عاتق الفلاح يتخلص الدير من نتائجها .

ب — المحاصة او الشراكة :

وهي في الارض غير المروية عادة حيث التوت والقمح وسائر الحبوب وحيث اشجار الزيتون .

توضع كل التكاليف من عمل وتسميد وسقاية ، وفلاحة ورش وقطاف وغيرها على عاتق « الشريك » الفلاح ولا يساهم فيها الدير باية نسبة على الاطلاق .

اما الضرائب الخاصة بالدير وهي من مخلفات العلاقات الاقطاعية القديمة فهي تلزم الفلاح بان يقدم للدير كل سنة :

أ — نهار عيدية .

ب — فاعل حصاد .

ج — فاعل « عودة »

د — ضريبة خاصة مقدارها عشر ليرات .

اذا قدر الدير ان الارض يجب ان تعطي كذا من الانتاج في سنة ما واعطت اقل ، فان الحساب يجري ليس على ما هو حاصل فعلا بل على اساس تقديرات الدير الاولية .

تعطي الارض ما يقارب الالفي صندوق تفاح سنويا ، ثلاثة الاف كلغ حرير واربعين الف رطل زيتون وكمية كبيرة من الحبوب والخضار تقسم كما يلي :

— فيما يتعلق بالتفاح ياخذ الدير الثلثين ويترك للاهالي الثلث الباقي .

— بالنسبة للزيتون يتناول الدير الثلثين والاهالي الباقي .

— أما الحرير وباقي الانتاج فيتوزع مناصفة.

ويقوم الدير بتصريف الانتاج وتسويقه بذاته ثم وبعد ان يحسم على الاهالي الضرائب الخاصة به واعباء محل الموسم ، يحسب كلهم النصف او الثلث عن الباقي حسب نوع الانتاج .

الحالة الاجتماعية

هناك مدرسة الدير وهي مدرسة مشهورة كانت ثانوية وانحسرت الى تكميلية ، ولا يتعلم فيها اكثر من خمسة عشر تلميذا من الضيعة بينما جميعهم من القرى الاخرى القريبة والبعيدة داخليين وخارجيين . والاقساط فيها مرتفعة حيث يتقاضى الرهبان عن التلميذ في الصفوف التكميلية حوالي الخمسمائة والخمسين ليرة اذا كان خارجيا .

هناك مدرسة ابتدائية رسمية انشئت رغم انف الدير ومعارضته الشديدة حيث ان احد رؤساء الدير السابقين قال للاهالي عام ١٩٥٢ : « لا على الارض ولا في السماء منخليكم تعملوا مدرسة » .

وتضم المدرسة حوالي السبعين تلميذا ، اما اغلبية طلاب القرية فيتعلمون في مدارس جبيل، ينزلون ويصعدون كل يوم .

لا بلدية في ميفوق رغم ان عدد سكانها يتجاوز الثلاثة الاف نسمة ، ويمكن ان يكون ذلك ناتجا عن ان البلدية مرشحة لتكون عاملا سياسيا متناقضا مع وجود الدير ، وقادرا على ايقاف الاعيب الدير لاستغلال الاهالي كما يفعل على سبيل المثال على صعيد المشروع الاخضر والانعاش الاجتماعي ، حيث يستولي على جميع المنافع التي تعود اصلا على الاهالي من هاتين المؤسستين بالخدعة والاحتيال .

لا مستوصف في القرية ولا طبيب يعالج الاهالي ، انما يضطرون حين المرض الى قصد مستشفيات عمشيت وجبيل على بعد عشرات الكيلومترات .

يوجد مركز للهاتف ولكنه داخل الدير ، وهذا مظهر من مظاهر التبعية التي يحاول الدير تاييدها في القرية . ولكن الاهالي لا يستعملون الهاتف عادة لهذا السبب بالذات .

وصلت الكهرباء في السنوات الاخيرة الى القرية ضمن المخطط المعروف الذي وضعته البورجوازية اللبنانية لتوسيع السوق الداخلي للسلع الاستهلاكية الكمالية . اما المياه فرغم غزارتها في اراضي القرية ، لم يسمح الدير بمدها الى البيوت كما لم تكلف الدولة نفسها بتوزيع المياه على ميفوق .

ما زالت الارض تفلح على الطريقة القديمة بواسطة البقر ، الا ان الدير يستغل بواسطة رهبانه حوالي الخمسة الى العشرة الاف متر وذلك بالاعتماد على البقر التي يملكها من جهة ، ومن جهة اخرى وهذا المهم ، بالاعتماد على جرار حديث (تراكتور) .

كما ان هناك معملا صغيرا للرخام يملكه بعض الاهالي ، ومعمل اخر لحجار الباطون، وكسارة يملكها احد الاهالي ويشتغل فيها عمال سوريون .

والحركة التجارية في البلدة بسيطة جدا ، تقتصر على بضعة دكاكين يستاجرها الاهالي سنويا من الدير بمئتي ليرة للواحد منها . يمكن ان تزداد قيمة الايجار كل عام حسب ارادة الدير .

ولا يساهم الدير على الاطلاق ، رغم ارباحه الطائلة ، في اي مشروع يعود على القرية بالنفع . وليس هناك اي مقعد مخصص مجانا لابناء القرية في مدرسته . ولا هو يكلف نفسه عناء جلب طبيب لمداواة الاهالي . وبالاختصار ، فان وجود الدير يقتصر على استجلاب المزارعين واستدرار المنافع من ارضهم وكدحهم . فلا عجب ان يضطر كل محاص (شريك) الى تشغيل اولاده عمالا وبناته خادمات في بيروت ليسد جوعه (٣) .

حركة عام ١٩٦٨ ومطالب الفلاحين الراهنة

في عام ١٩٦٨ واثناء رئاسة الاب بطرس الخوري بارتو استقدم الدير المساحة لمسح الاراضي باسمه . فاصطدم الاهالي بالماسحين الذين كان يرافقهم حوالي الثلاثة والعشرين دركيا في البداية . وقد كسر ثلاثة جيبات ، وجرح رقيب وعريف فتراجع الدرك بانتظار مجيء قوة جديدة وقد اتت شاحنتان مملوءتان بالدرك لدعم القوة الموجودة في القرية ولكنهما اوقفتا في عمشيت كما اوقفت المساحة نظرا لصمود الاهالي . ومنذ ذلك التاريخ والحالة في تازم بين الاهالي والدير رغم ان الرهبنة المعروفة بذكائها قد اتت برئيس للدير وللمرة الاولى من اهالي الضيعة (اخو الناطور السابق الذكر) وذلك لقسمة الاهالي وتشتيتهم .

ان التازم قد بلغ حد مقاطعة الاهالي لكافة مظاهر الحياة الدينية منذ اكثر من اربع سنوات . فهم لا يحضرون القداس مطلقا . كما ان جميع المراسم التي تفترض تدخل رجال الدين ، من زواج ودفن وعمادة وما شابه ذلك تحصل خارج القرية او باستقدام كاهن من خارج القرية .

ان علاقات الانتاج في ميفوق ، نظرا لتخلفها الهائل قد اصبحت تقف حائلا منيعا دون تطور قوى الانتاج في القرية نتيجة لذلك، هناك ما يقرب من ثلثي الاراضي غير مستغل مطلقا نظرا لعلاقات التخلف الاقطاعية القائمة ، كما ان وعي الاهالي لحقهم في الارض وللتناقض بينهم وبين الدير قد استطاع ان يكنس كثيرا من الاوهام والمفاهيم البالية لديهم . وجعلهم يشعرون بضرورة تنظيم انفسهم وتنظيم صراعهم مع الدير من اجل انتزاع حقوقهم المهدورة .

لقد تقدم الاهالي من الدير بمطلبين رئيسيين وهما :

١ — تمليك البيوت للاهالي دون مقابل .

٢ — بيع الاراضي بسعر رمزي يتراوح بين العشرة قروش والربع ليرة للمتر الواحد .

والمطلبان كفيلان اذا ما تحققا بتكنيس علاقات الاقطاع الديني في قرية ميفوق . وقد اعطى الاهالي الدير مهلة تنتهي بنهاية تموز الماضي للاستجابة للمطلبين المذكورين وقد وعدهم رئيس الدير الجديد بتحقيقها . لكنهم له بالمرصاد ، ينظمون انفسهم في لجنة موسعة للاهالي يدعوها المختار للاجتماع عند الضرورة .

من اقصى الجنوب الى اقصى الشمال ، ما زالت تتكشف امام اعيننا ابشع علاقات التبعية شبه الاقطاعية دينية كانت ام غير دينية . في قرى سهل عكار ، وجبيل والبترون (ميفوق وطى حوب ، وعشرات القرى) وفي الشرقية والقنطرة ودير كيف وغيرها من قرى الجنوب ، وفي عانا وعميق وسحمر ويحمر وكفر دبش وغيرها من قرى البقاع ، وفي العشرات والمئات من قرى لبنان ، بدأ فقراء الريف يتحركون للقضاء على الاقطاع الديني والعلماني . وان حركتهم تشكل جزءا عضويا من الحركة الديمقراطية الوطنية المتصاعدة بقيادة الطبقة العاملة. وان شرط الانتصار الانتظام في لجان فلاحين وعمال زراعيين تنسق فيما بينها وتوحد مطالبها ونضالاتها ، وتربط هذا النضال بنضال الطبقة العاملة . وان الغاء الاوقاف على انواعها ، وتوزيع ممتلكاتها على الشعب مطلب حيوي من مطالب هذا النضال .

١ — الحاكورة قطعة صغيرة من الارض .

٢ — الغبيط هو المكان العميق من النهر .

٣ — سياسيا ، ينقسم الاهالي بين اطراف الاقطاع السياسي : ريمون اده من جهة والشهابيون من جهة اخرى . اما التجربة الوحيدة للبيسار فهي استقدام اثنين من اعضاء الحزب التقدمي الاشتراكي للقرية بقصد تخويف الدير علة يعمد الى الانصياع لارادة الفلاحين . لكن سريعا ما توقف التقدميان الاشتراكيان عن زيارة القرية وعادت الطمانينة الى قلوب الرهبان !!



من المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي .. الى مؤتمر حافظ الأسد (التاسع)

توكيد لعلاقة بين السلطة والحزب تحكمها بالنهاية تبعية الحزب لأجهزة الحكم

من الاستفتاء المباشر على الرئاسة الى انتخاب حافظ أسد أمينا عاما لحزب البعث ، مرورا بتشكيل مجلس الشعب ثمة وجهة تترابط ضمنها هذه الوقائع : هي وجهة حل أزمة برجوازية الدولة في سوريا وفق مصالحها الطبقية الغالبة. فاذا كان الانتظام في الوضع العربي عبر صيغة الاتحاد قد شكل أحد مخارج هذه الوجهة ، واذا كان تمركز السلطة في يد فرد واحد وتغليف هذا التمركز بديمقراطية خادعة وادعاءات كاذبة (استفتاء شعبي بونابرتي ، ايجاد مؤسسات مهمتها تأمين الدعم والتأييد للحكم) قد شكلا أيضا القاعدة السياسية الداخلية لهذه الوجهة ، فان ثمة مسألة كان لا بد أن ينتظم حلها أخيرا في هذا السياق : مسألة علاقة حزب البعث بالسلطة .

ما ينبغي التأكيد عليه أولا هو أن الوقائع الآنفة الذكر (الانتظام في الوضع العربي ، الاستفتاء ، مجلس الشعب ، التراجعات الاقتصادية) لا تغني عن ضرورة وجود حزب يقوم بدور الواجهة السياسية الدعاوية للتحالف الطبقي الحاكم ودور اللاجم للصراعات الطبقية في المجتمع . لكن اذا كانت صيغة « الاتحاد الاشتراكي » هي الصيغة الرائدة للانظمة برجوازية الدولة ، فان العلاقة التاريخية الوثيقة بين صعود نخب البرجوازية الصغيرة السورية (مثقفون وضباط) نحو السلطة وبين حزب البعث الذي شكل الاطار التنظيمي والتبرير الدعاوي لهذا الصعود تجعل من المستحيل على حكم خاضع لمنطق هذا الصعود ونتائجه (تكون برجوازية دولة شكل حزب البعث اطارها التنظيمي والدعاوي) أن يتبرأ من هذه العلاقة ويحتذي حذو الحكم المصري مثلا : بناء تنظيم جديد . لذلك رأينا الحكم السوري بعد « حركة التصحيح » مستمرا عبر وسائل اعلامه على تأكيد علاقته بالحزب ، وكان التتويج الاخير لهذه العلاقة انتخاب قيادة قومية جديدة انتخب فيها حافظ الاسد أمينا عاما .

هذا الحدث رغم كونه لا يطرح جديدا الا أنه يبرز المفارقة بصورة نافرة بين سياسة الحكم الحقيقية (التراجع والقمع) وبين الاصرار على انتحال الواجهة التقدمية التي يؤمنها الانتماء الى الحزب ورفع شعاراته :

— فاذا كان حافظ الاسد قد سخر بالامس في المؤتمر القومي العاشر لحزب البعث الذي انعقد ابان انفجار الصراع بين اجنحة الحزب (ت٢ ١٩٧٠) من تقرير القيادة القومية لم يكلف نفسه عناء قراءته ، فها هو اليوم يشكل قيادة قومية جديدة ، عبر مؤتمر قومي آخر يطلق عليه المؤتمر التاسع (النهار — عدد ٣٠ آب ١٩٧١) ، قيادة تغنيه عن قراءة تقارير « انشائية » كان يكتب مثلها وهو طالب (١) لكنها تعطيه في نفس الوقت « شهادة تقدمية » .

— واذا كانت مداخلات أعضاء المؤتمر وهي تحاول أن تحد من صلاحياته في أمر التنقلات العسكرية التي كان يجريها أثناء انعقاد المؤتمر ، « مناورات » و « مسخرة في العمل » فان انتخابه امينا عاما من شأنه أيضا أن يمنع في مؤتمرات قومية لاحقة (هذا اذا دعي لها) من ارتفاع مثل هذه الاصوات « المسخرة » التي « لا تقدر ظروف القطر » ولا تعي أن التنقلات انما هي « لصالح الخدمة » في « جيش عقائدي » « لا يؤثر عليه نقل فلان أو فلان » (محاضر جلسات المؤتمر).

— أيضا اذا كانت قرارات المؤتمر لا تجدي: « اللي بدو يعمل انقلاب لا تهمه القرارات ولو بدي أعمل انقلاب عملت انقلاب البارحة »(١) لان مراكز السلطة الفعلية هي خارج المؤتمرات الحزبية ، فان التداخل الكامل بين هذه المراكز وبين الاطر التنظيمية الحزبية يصبح أمرا ذا فائدة : اذ يوفر على أرباب الحكم أن يضيعوا وقتهم في قراءة تقارير وسماع مناقشات ..

هكذا ، اذا كان الرئيس ووزراؤه يشكلون بأنفسهم القيادة القومية فلا مجال بعدها للحديث المزعج عن « الازدواجية » و « اغتصاب السلطة » « وخرق الشرعية الحزبية » الخ. يبقى شيء أساسي في الحدث هو أن ثمة مضمون للعلاقة بين الحزب والسلطة أعيد التوكيد عليه في المؤتمر الاخير : تبعية الحزب للطبقة الحاكمة ضمن شروط لا تسمح ببروز أي تناقض أو « ازدواجية » . هذه التبعية ليست جديدة في الحقيقة ، اذ أن بروز التناقضات السابقة بين اتجاهات طبقية متقدمة كانت تتولد داخل الحزب بفعل بعض الانتماءات العمالية والفلاحية والبرجوازية الصغيرة الدنيا وبين اتجاهات البيروقراطية الحاكمة ، لم يكن يؤدي على الاطلاق الى ممارسة رقابة ديمقراطية ، أو صراع يطلق حركة جماهيرية .. ذلك ان شرط هذه الرقابة وهذا الصراع هو استقلال سياسي وتنظيمي للحزب يسمح باستثارة مبادرات الجماهير وشحذ وعيها والتعبير عن مصالحها والدفاع عنها . هذا الشرط يفتقر اليه حزب شكل في الاساس مطية للضباط في انقلاباتهم العسكرية واطارا لتحصيل المنافع في اجهزة الدولة ومشاريعها (الوظائف — الاصلاح الزراعي — التعاونيات ...) . لذلك كانت التناقضات ، في كل مرة تبرز فيها ، تحسم لصالح توطد برجوازية الدولة وذلك لكون الجيش — الاداة المنظمة الوحيدة — هو قاعدة حكمها الرئيسية.

اذا كانت نقاشات المؤتمر العاشر لم تقدر أن تعين الوجهة الطبقية الغالبة في هذه التناقضات وذلك لوقوفها عند حد وصف ظواهر « ازدواجية السلطة » ولانحباس بعض أعضاء المؤتمر في حدود الصراع الفئوي للطبقة الحاكمة ، فان هذه النقاشات تضمنت اشارات كثيرة لوقائع تنتظم في وجهة طبقية برجوازية غالبة لا يمكن التصدي لها عبر المؤتمرات القومية أو القطرية . ولا من خلال التطلب « الرفاقي » في أن يسود المؤتمر « جو ايجابي » أو أن « يحرص على نتائج المؤتمر » او انيطلب من وزير الدفاع ورئيس الاركان مثلا ممارسة « النقد الذاتي » (٢) .

يمكن استعادة بعض هذه الوقائع من محاضر جلسات المؤتمر نفسها :

— يورد احد أعضاء المؤتمر هذه الواقعة : « حضرت اخر يومين من المؤتمر القطري الرابع العادي (ايلول ١٩٦٨) وبعد انتخاب القيادة القطرية سمعت حضوريا وباذني الرفيق وزير الدفاع يتوجه بالحديث للرفيق المرحوم عبد الكريم الجندي قائلا : أن قيادتك القطرية هذه سأحصرها بين اربعة جدران » .

— كان التنظيم الفلسطيني لحزب البعث قد أرسل الى وزير الدفاع قبل انعقاد المؤتمر القطري الرابع الاستثنائي (عام ٦٩) رسالة حول صلاحيات وزير الدفاع . عادت الرسالة اليهم ممزقة مع نصيحة : « ان لديهم صداعا ويجب أن يشربوا هذه الورقة حتى يشفوا » .

— عن فترة الصراع الذي برز في اذار عام ٦٩ بين جناحي حزب البعث تحدث العديد من أعضاء المؤتمر عن مداهمة مكاتب الحزب . عن احتلال جريدتي البعث والثورة من قبل المخابرات العسكرية وكتابة مواضيع فيها مثل « لا يمين ولا يسار » ، مصادرة جريدة الراية وطلب القاء القبض على كل من يحملها .. محاولة دهس الحزبين في الشوارع ، القاء القنابل والمتفجرات على مقر قيادة فرع دمشق ، انعقاد المؤتمر الاستثنائي الرابع (٦٩) « تحت قعقعة السلاح وحراب الجنود ».

— عن هيمنة القيادات العسكرية تحدث العديد عن « النقل والتسريح والنفي » لمن يطرح رأيا يمس بمصالح البعض أو تصرفاتهم» عن « التدخل من قبل بعض الضباط في الشؤون اليومية للحكم والاعتداء على الاخلاق العامة وانتهاك اعراض المواطنين » ، عن منع قيادة الحزب من الاجتماع بالتنظيم الحزبي العسكري . عن منع نشرات الحزب من أن تصل الى العسكريين الحزبيين ، عن عدم قدرة رئيس المكتب الحزبي العسكري مقابلة وزير الدفاع .. وأخيرا الامر الذي أصدره وزير الدفاع لاذاعة دمشق التي استلمتها اللجنة المركزية للمقاومة اثناء مجزرة أيلول بأن تمتنع عن استخدام عبارة : « اسقاط السلطة العسكرية الفاشية في عمان » بحجة ان « ذلك يثير حساسية في القوات المسلحة السورية»..

— في المجال الاقتصادي : حديث عن قرارات لم تنفذ (تخفيض سقف الملكية وانتاج سلع تدعم المعركة مثلا)» عن استشراء التهريب وتداول السلع المهربة وبيعها في الشوارع ودوائر الدولة ، عن وجود سلع كمالية ترفيهية مستوردة تملأ مخازن دمشق .. الخ .

مثل هذه الوقائع التي يوردها اعضاء المؤتمر فيستهجنون حدوثها « تحت راية حكم البعث » ويعتبرونها مظاهر لازمة حزبية تستدعي حلا عبر المؤتمر ، ليست « اخطاء » يحاسب عليها شخصيا « وزير الدفاع » أو « رئيس الاركان » .. انها مسلك سياسي تفسره مصالح برجوازية دولة لا تجد مرتكزا لها وضمانا لحماية هذه المصالح الا مراكز القوة القمعية في الاجهزة الادارية والعسكرية ، فهو اذن مسلك طبقي ارتبط بصعود نخب البرجوازية الصغيرة السورية بعد استلامها السلطة ، وكان دائما العنصر الغالب في حسم أي تناقض قد يبرز داخل الحزب من جراء عدم التجانس الايديولوجي والطبقي في اطاراته وجماهيره..

على صفحات « الراية »

اذن لا يشكل انتخاب قيادة قومية جديدة وربطها مباشرة بالاجهزة الادارية والعسكرية عنصرا جديدا كل الجدة في تاريخ علاقة الحزب بهذه الاجهزة . فتبعية الحزب لاجهزة الحكم كان يؤمنها دوما كون مراكز التقرير والحسم موجودة خارج الاطر الحزبية . أما القول الذي تكرره جماعة « الراية » « باغتصاب السلطة من الحزب » و « بأن حركة الاسد كانت ردة لحركة ٢٣ شباط » فهو قول لا يصدر عن فهم للدور الذي لعبه حزب البعث كمطية للانقلابات العسكرية ولصعود نخب البرجوازية الصغيرة نحو السلطة ، وكمجال للتنفيع ، وعنصر أيديولوجي وتنظيمي مساعد في تكوين برجوازية دولة بنت سيطرتها من خلال توطد القطاع العام والاصلاح الزراعي بشكل أساسي .. ان مثل هذا القول لا يلتقي مطلقا مع منطق الاتجاهات الثورية التي تحملها بعض صفحات « الراية » (الترجمات الماركسية وبعض التحليلات اللبنانية والعربية) بل يقفز عن هذه الوجهة ليصب بالنهاية في موقف متخلف لا تزال تحمله صفحات أخرى من الراية : تمجيد حزب البعث استنكاف عن أية محاولة نقدية تاريخية لتجربة الحزب ، لفظية انشائية عن « الحزب وثورته » ، «أمل» في نتائج المؤتمر العاشر الاستثنائي (ت٢ ١٩٧٠) « لولا الردة التي اغتصبت سلطة الحزب » .

هذه النغمة المتخلفة التي لم يعتبر أصحابها بما حدث ولا حاولوا أن يستكشفوا معنى أن تكون القيادة العسكرية تتجاوز صلاحيات الحزب منذ زمن بعيد (قبل « الردة » بسنوات على حد أقوالهم نفسها) ، هل يكون وراءها موقف فئوي بعثي لا يزال يرى أملا في العودة الى هامش السلطة في سوريا عبر اللعبة العسكرية نفسها ؟ اذا كان ذلك هو الموقف فالاتجاهات نحو تبني الماركسية — اللينينية التي تبدو على صفحات « الراية » ، واستخدام مقولة « راسمالية دولة » في نقد النظام المصري تصبح ضروبا من التمويه ليس أكثر ..

١ — نعوت أطلقها حافظ أسد على تقرير القيادة القومية (محاضر جلسات المؤتمر — الراية) .

١ — حافظ الاسد (من محاضر جلسات المؤتمر العاشر) .

٢ — من مداخلات صلاح جديد وأنيس كنجو .

عمليات عسكرية لجيش التحرير الشعبي في ظفار

قام جيش التحرير الشعبي بظفار بالعمليات العسكرية التالية :

بلاغ عسكري رقم : ٢٢٩ — ٧١

بتاريخ ٢٣—٨—١٩٧١ وفي تمام الساعة الرابعة ظهرا ، قامت احدى مجموعات جيش التحرير الشعبي التابعة لوحدة المدفعية والمرابطة في المنطقة الغربية ، بقصف مركز وكثيف على مواقع العدو والواقعة في « دعن ثقبيت » شمال المنطقة الغربية أدى ذلك الى الحاق العدو بأضرار بالغة في الارواح والمعدات لم تعرف احصائيتها حتى ساعة اعداد هذا البلاغ .

وفي مساء نفس اليوم ، كررت مجموعتنا المقاتلة قصفها لمواقع العدو مما أدى الى اشعال النيران في مخيمات العدو .. هذا وقد عادت قواتنا سالمة .

بلاغ عسكري رقم : ٢٣٠ — ٧١

في ١٥—٨—٧١ قامت احدى مجموعات الهندسة التابعة لقواتنا العاملة في المنطقة الشرقية بنسف مضخة للمياه التابعة للعدو في مدينة الشهداء « مرباط » . وتعتبر ثاني مضخة للعدو تنسف من قبل جيش التحرير الشعبي .

بلاغ عسكري رقم : ٢٣١ — ٧١

بتاريخ ٢٣—٨—٧١ تسللت قوات العدو الاستعماري الى شمال المنطقة الشرقية في مرتفعات عنمون ، ولقد كانت قواتنا ترصد تحركاتهم — فنصبت لهم الكمائن المدبرة وما أن وصلت قوات العدو على مسافات قريبة من قواتنا حتى أطلقت قواتنا نيران اسلحتها المختلفة — المتوسطة والخفيفة والقنابل اليدوية ، مما اضطر العدو الاستنجاد بسلاح الجو الملكي البريطاني لفك الحصار المضروب عليه ، وقد استمرت المعركة من الساعة الثانية بعد الظهر حتى الخامسة مساء . ولقد قدرت خسائر العدو بـ ١٥ جندي بين قتيل وجريح . وعاد رفاقنا البواسل يحملون معهم رفيقين أصيبا بجروح طفيفة .

بلاغ عسكري رقم : ٢٣٢ — ٧١

بتاريخ ٢٢—٨—٧١ وفي تمام الساعة الرابعة مساء تقدمت قوات العدو الاستعماري تساندها المصفحات الى مرتفعات عوقد ، وهناك بدأت قوات العدو تقصف بمدافعها الميدانية قرى ومساكن المواطنين . وفي الساعة الخامسة مساء ، فتحت قواتنا التابعة لوحدة هوشي منه نيران مدافعها واسلحتها الرشاشة على تجمعات العدو . واستطاعت قواتنا الباسلة أن تلحق بالعدو خسائر فادحة في الارواح والمعدات .

وكانت خسائر العدو ما يلي :

١ — قتل ١٥ جندي . ٢ — تدمير مواقع مدفعيتين تدميرا كاملا . ٣ — تدمير سيارة بيدفورد . ٤ — اسكات مدفعية العدو . أما خسائرنا فلا شيء .

وفي صباح اليوم الثاني ٢٣—٨—٧١ وفي الساعة التاسعة صباحا حاول العدو تشكيل قوة كبيرة تساندها المصفحات والالبات للتمركز غرب الخط الاحمر في المنطقة الواقعة في « وادي جردوم » وبدأ بفتح نيران مدفعيته الثقيلة في اتجاهات مختلفة ، وعلى الفور انهالت قذائف مدفعيتنا على مواقع العدو وتجمعاته وكانت الاصابات مباشرة ومركزة . خسر العدو خلالها : ١ — قتل ١٠ جنود . ٢ — تدمير سيارة بيد فورد بمن فيها . وأما من جانبنا فلم يصب أحد بأذى ورجعت قواتنا الى مواقعها سالمة رافعة راية نصر الكادحين.

بلاغ عسكري رقم : ٢١٩ — ٧١

قامت مجموعة الهندسة من قوات جيش التحرير الشعبي التابعة لوحدة لينين بزرع شبكة الغام مضادة للاشخاص في الجهة الشرقية لمديرية طاقة وفي المطار العسكري للعدو . وبتاريخ ٤—٨—٧١ انفجرت عدة الغام . مما أدى الى قتل ٢ من جنود العدو وجرح ٧ اخرين .

بلاغ عسكري رقم : ٢٢٠ — ٧١

بتاريخ ٦—٨—٧١ قامت طائرات العدو التابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني بغارات وحشية على شمال المنطقة الشرقية ، مستهدفة قتل المواطنين الامنين وحيواناتهم . هذا وقد اشتبكت معها وسائل دفاعاتنا الارضية واجبرتها على الفرار .

ولم يصب احد بأذى من جراء ذلك .

بلاغ عسكري رقم : ٢٢١ — ٧١

بتاريخ ١١—٨—٧١ قصفت مدفعية العدو المتمركزة في مدينة طاقة مساكن المواطنين العزل القريبة من مدينة طاقة في الرهق واستمر هذا القصف البربري والوحشي لمدة ساعة كاملة وبدون تمييز مما نتج عنه استشهاد الطفلة سلمى بنت احمد مبارك .. واصيبت والدتها آمنة بنت بخيت بجروح خطيرة . كما اصيب المواطن بخيت على اجحات والمناضل علي أحمد الشحر بجروح خطيرة .

بلاغ عسكري رقم : ٢٢٢ — ٧١

في ١١—٨—٧١ قصفت مدفعيتنا بالوحدة الوسطى مركز العدو في « أدوت » بالقرب من القاعدة الجوية بصلالة ، هذا ولقد كانت الاصابات مباشرة على مواقع العدو .

لم تعرف حتى كتابة هذا البلاغ .

بلاغ عسكري رقم : ٢٢٣ — ٧١

بتاريخ ١٣—٨—٧١ وفي تمام الساعة الثانية عشرة ظهرا ، شنت مجموعة المدفعية التابعة للوحدة الوسطى هجوما مدفعيا على مركز العدو « انا » الواقع شمال القاعدة الجوية بصلالة . خسائر العدو لم تعرف . وعادت قواتنا الى قواعدها سالمة .

بلاغ عسكري رقم : ٢٢٤ — ٧١

في ١٥—٨—٧١ وفي تمام الساعة الخامسة مساء قامت مجموعة المدفعية التابعة لجيش التحرير الشعبي بالمنطقة الوسطى بقصف مركز على تجمعات العدو في مركز « أدوت » الواقع قرب القاعدة الجوية بصلالة ، واستمر القصف على مركز العدو لمدة ١٥ دقيقة . هذا وقد أصابت مدفعيتنا اهدافها مباشرة مما نتج عنه : ١ — اسكات مدفعية العدو وقتل طاقمها . ٢ — قتل وجرح عدد كبير من المرتزقة . ٣ — اشعال النيران في مخيمات العدو . وعادت قواتنا الى قواعدها سالمة .

بلاغ عسكري رقم : ٢٢٥ — ٧١

في ١٦—٨—٧١ وفي تمام الساعة الثانية والنصف بعد الظهر قام العدو الاستعماري المتمركز في المنطقة الغربية بثقبيت بقصف بمدفعيته الطويلة المدى مواقع المواطنين وبصورة جنونية ووحشية وبدون تمييز . استمر هذا القصف لمدة طويلة الا انه لم يحقق هدفه المنشود . ولقد اصيبت من جراء ذلك ، المواطنة فاطمة بخيت بجروح طفيفة .

بلاغ عسكري رقم : ٢٢٦ — ٧١

بتاريخ ١٨—٨—٧١ وفي تمام الساعة الحادية عشرة صباحا شنت مجموعة من قوات جيش التحرير الشعبي بوحدة لينين هجوما صاعقا على مواقع العدو الاستعماري بمدينة طاقة وقد استعمل أبطالنا في هذا الهجوم أسلحتهم المتوسطة والخفيفة . وقد رد العدو على هذا الهجوم مستعملا كافة أسلحته ، واستمرت المعركة لمدة ساعة كاملة ، تكبد العدو من جرائها خسائر جسيمة في الارواح والمعدات ، لم تعرف حتى كتابة هذا البلاغ .

اما أبطالنا فقد عادوا الى قواعدهم بسلام ، حاملين لواء النصر .

بلاغ عسكري رقم : ٢٢٧ — ٧١

بتاريخ ١٧—٨—٧١ قصفت مدفعية العدو الاستعماري الثقيلة ، قرى ومساكن المواطنين في حجرى بالمنطقة الشرقية ، في عدة اتجاهات وبدون تمييز .. ولكن لم يحقق العدو هدفه في قتل الابرياء حيث لم يصب أحد بأي أذى من جراء هذا القصف .

بلاغ عسكري رقم : ٢٢٨ — ٧١

بتاريخ ٢١—٨—٧١ وفي حوالي الساعة التاسعة صباحا ، دارت معركة نارية بين قواتنا وقوات العدو الاستعماري في المنطقة الشرقية في خور— « ريرو » وذلك عندما تحركت مجموعة كبيرة من قوات العدو من مدينة طاقة الى هذا المكان ، حيث كانت قواتنا ، قد أعدت الكمائن المدبرة لهم . واستمرت المعركة لمدة ساعتين ، ولقد استنجد العدو بسلاح الجو الملكي البريطاني لفك الحصار المضروب عليه ، الا انه دون جدوى من ذلك . ولقد قدرت خسائر العدو بـ ٢٩ جندي مرتزق بين قتيل وجريح ، كما شوهدت طائرة الهيلوكوبتر وهي تنقل القتلى والجرحى وعادت قواتنا الى قواعدها سالمة .

بلاغ عسكري رقم : ٢٢٨ — ٧١

بتاريخ ٢٢—٨—٧١ وفي الساعة الواحدة بعد الظهر قصفت قواتنا الباسلة مواقع العدو الاستعماري في مركز « انا » ومركز « ادوت » المراكز الدفاعية للقاعدة الجوية البريطانية بصلالة ولقد أدى هذا القصف العنيف على مواقع العدو والى احداث اضرار بالغة في الارواح والمعدات واشعال النيران في مواقع العدو — ولشدة ما أصيب به من ذعر فقد استنجد العدو بسلاح الطيران والمدفعية الطويلة المدى من مركز أم الغوارف والدبابات من القاعدة الجوية . ولقد تصدت لها قواتنا الباسلة واجبرتها على التراجع ، كما تم اسكات مدفعيته من جميع مراكزه .

عاش جيش التحرير الشعبي والميليشيا الشعبية — الموت لاعداء الشعب والثورة .

عدن في ٢٦—٨—١٩٧١ م

الاستفتاء على دستور الاتحاد

تستر « الرجعية الجديدة » وراء الديمقراطية المزيفة

جرت وتجري وستجري استفتاءات عديدة : هذا هو الاسلوب المزيف الذي تستعمله الانظمة المسماة « تقدمية » لتظهر جماهيريتها وشعبيتها .

واخر هذه السلسلة من الاستفتاءات كان الاستفتاء الاخير على دستور الاتحاد الذي سيقرر مصير اتحاد الجمهوريات العربية كما قالوا ! فهل صحيح هذا القول ؟ وهل صحيح أنهم ينتظرون نتيجة الاستفتاء لتكون الكلمة الفاصلة ؟ الم يعلنوا قيام الاتحاد ، ألم ينظموا الحملات الدعائية ، الم تسبق هذا الاستفتاء موافقات اجماعية من المجالس « الشعبية » ومجالس الوزراء والتنظيمات السياسية وكل الاجهزة الحاكمة ، وحملات الترغيب والترحيب حول واجب القبول بهذا الدستور ، حتى أن سرية الاقتراع قضي عليها في هذا الاستفتاء وابتدعوا طريقة جديدة بالاقتراع السري : وضعوا صندوقين أبيض واسود الاول للقول بـ « نعم » والثاني للقول بـ « لا » هذا ما دفع أحد المواطنين الليبيين الى القول كما ورد في جريدة النهار (في ١—٩—٧١) « الواقع أن الأمر مدبر تماما . عليك أن تطرح ورقتك في الصندوق الابيض لتقول نعم وفي الصندوق الاسود لتقع في قبضة الشرطة.» ويتكلمون عن الديمقراطية وحرية ابداء الراي واهمية الاستفتاء « الشعبي » .

والسؤال المهم الذي يطرح نفسه في هذا الموقف : «.هل انتظر الحكام هذا الاستفتاء « الجماهيري » ليباشروا بتطبيق هذا الدستور (١) ؟ » اليس باسم دستور الجمهوريات العربية تدخلت هذه الانظمة عسكريا وشنت حملتها على الجماهير السودانية وقواها الوطنية وفي طليعتها الحزب الشيوعي السوداني ؟ في حين كانت تدعم المقاومة الفلسطينية باوراق النعي وتصريحات التهديد . أهذه هي وطنية هذا الاتحاد وديمقراطيته ؟ كلا ! هذا الدستور جاء ليجمع بين أنظمة بدأت تلعب دورا جديدا في هذه المنطقة ، دورا رجعيا بثياب جديدة . هذا الدور لن تغطيه ديمقراطية الاستفتاء المزيفة ولا نتيجته « المشرفة » المكونة من سبحة التسعات التي تكر في كل استفتاء جرى وسيجري .

ان التهليل والفرح الذي استقبلت به صحف بيروت اليمينية من « الحياة » الى « الجريدة » وغيرها ، هذا الدستور والاستفتاء « الشعبي » صباح يوم الاول من أيلول وتبشيرها بنتائجه الايجابية ، سينقلب الى نواح عندما تصبح الكلمة للجماهير السودانية التي قمعت باسم هذا الدستور والى جماهير الفلاحين في كمشيش التي ثارت على سيادة الاقطاعيين والى جماهير ابو كبير التي انتفضت ورفضت قيادة السياسيين التقليديين وأخيرا وليس آخر الى جماهير العمال في حلوان التي بدأت تخوض معركتها الطبقية المقموعة باسم معركة التحرير القومية المزيفة التي تقودها هذه الانظمة في شعار الدعوة الى الحل السلمي الاستسلامي .

١ — دستور اتحاد الجمهوريات المصرية نفسه ميثاق طرابلس مع بعض التعديلات الجزئية وخاصة بما يتعلق بالتدخل العسكري.

بيان سياسي هام يعلن قيام الحزب البارتي الديمقراطي الكردي اليساري في سورية

حزب الكادحين الاكراد في سورية يدين التقارب بين الانظمة «العسكرية الوطنية» والانظمة الرجعية العميلة ويؤيد المقاومة الفلسطينية والثورة في الخليج

منذ ١٩٦٥ وحزب البارتي الديمقراطي الكردي في سورية يشهد تنامي تيار يساري عارم يرفض شوفينية القيادة البرجوازية ويربط النضال القومي من اجل حقوق الاكراد مع النضال الاجتماعي ، وبخاصة نضال كادحي الريف الاكراد من اجل الارض . وقد تمكن هذا التيار من تسنم قيادة الحزب وتطهيره من العناصر اليمينية ورغم تعدد محاولات توحيد الحزب ، فقد كانت تلقى باستمرار التخريب على يد اليمين البرجوازي او الاقطاع « الحيادي » . في الوثيقة التالية ، تروي اللجنة المركزية للبارتي الديمقراطي الكردي اليساري في سورية تاريخ نضاله .

يا جماهير شعبنا ناضلي من اجل :

— ازالة سياسة الاضطهاد القومي بحق الشعب الكردي في سورية ، وعدم التفريق بين المواطنين بسبب الجنس او العرق .

— تمتين اواصر الاخوة التاريخية بين الشعبين العربي والكردي .

— اقامة جبهة ديمقراطية تقدمية في سورية .

— المزيد من الخطوات الاشتراكية باسلوب علمي صحيح .

— تأمين الحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية للشعب الكردي في سورية .

تجتاز الحركة التقدمية الكردية في سورية هذه الايام مرحلة حاسمة ودقيقة من حياتها سوف يتحدد على بنائها المدى الذي يمكن أن يصل اليه اليسار في انطلاقه ، فالهجمات الامبريالية المتلاحقة ، والنشاط الرجعي المحموم الهادف لاعاقة مجرى التطور واعادة حركة التاريخ الى الوراء ، وذلك كمحاولة للقضاء على المكتسبات الهامة ، التي حققتها الجماهير الكادحة بقيادة طلائعها اليسارية الثورية في العالم العربي عامة ، ومنطقة الشرق الاوسط خاصة ، حصيلة لنضالها التاريخي المرير .

ففي الفترة الاخيرة ابدت الدوائر الاستعمارية نشاطا واسعا ، اتضح ذلك من رسمها الخطط والمؤامرات الحديثة ودعمها للقوى الرجعية واليمينية والانتهازية « كل قواها الاحتياطية » ودفعها الى الامام ، لتنفيذ مخططاتها ، بغية ضرب القوى التقدمية والثورية اليسارية في المنطقة باسرها كما يظهر من :

١ — استمرار حكم الشاهنشاهي في ايران في سياسته الجائرة ضد كافة القوى التقدمية والديمقراطية ، وبصورة خاصة ضد الطلائع اليسارية في الحركة الكردية في كردستان ايران ، وذلك من قتل جماعي وتصفيات جسدية ، واحكام جائرة ، حيث المئات من رفاقنا المناضلين في الحزب الديمقراطي الكردستاني في ايران ، ما زالوا في السجون واقبية التعذيب .

٢ — النهج الجديد الذي سلكته السلطة الرجعية الحاكمة في تركيا « بعد زيارة روجرز » ضد القوى الوطنية والتقدمية الكردية والتركية وما نتج عنه من تطبيق الاحكام العرفية ، وحظر نشاط حزب العمال التركي ، وملاحقة وسجن المناضلين الاخرين من طلبة وعمال ، مع الضغط الشديد على العناصر الوطنية الكردية في كردستان تركيا ، وتقديمها الى المحاكم العسكرية .

٣ — هجمتها الرجعية الشرسة على حركة المقاومة الفلسطينية في الاردن ، والمحاولات المتلاحقة لتصفيتها ، مع سكوت اغلبية الانظمة العربية الوطنية عنها .

٤ — مشروع روجرز وما يتبعه « الحلول الاستسلامية » ، والذي لا بد وان يكون على حساب حقوق الشعب الفلسطيني وقواه الثورية اليسارية .

٥ — المؤامرات التي تحيكها الامبريالية والرجعية والحكومة الايرانية في الخليج العربي ، لملء الفراغ الذي سيحدث نتيجة خروج بريطانيا الصوري من المنطقة ومحاولاتها ضرب حركة التحرر الثورية في الخليج والجزيرة العربية .

٦ — التقارب بين الانظمة « العسكرية الوطنية » والحكومات الرجعية والقوى اليمينية ، وازدياد نفوذ الاخيرة نتيجة للاقساط التي تدفعها لهذه الانظمة للسكوت عنها ولاطلاق يدها في الوطن العربي ، والذي ادى الى تراجعات متعددة من جانب الانظمة ازاء مواقفها السابقة .

٧ — حركات التصفية الفاشية السوهارتية في السودان ضد الحزب الشيوعي السوداني والقوى التقدمية والديمقراطية ، تلك الجرائم المقترفة بحق المناضلين في السودان ، اولئك الذين نذروا حياتهم لاجل استقلال وحرية الشعب السوداني ، وتطوير حياة الطبقات الكادحة المعيشية نحو الافضل ..

ان تلك الاحداث بمجملها اثرت على سير الحركة التقدمية الكردية ، وانعكست على واقع الشعب الكردي وحزبه اليساري ، ففي الوقت الذي تحركت فيه الرجعية في المنطقة بدافع من اسيادها « الامبرياليين » لضرب القوى اليسارية باساليب مختلفة ، وعلى مراحل متعددة ، تحركت الرجعية ايضا لضرب اليسار الكردي في سورية « البارتي الديمقراطي الكردي اليساري » لفرض ايديولوجيتها على حركة شعبنا ، خاصة بعد ان اصبح اليسار الكردي قوة لا يستهان بها ، وسيطر على زمام الامور ، واصبح معروفا في الاوساط الشعبية والسياسية بانه الممثل الحقيقي لمصالح الجماهير الكادحة ومطامح الشعب الكردي القومية . لانه ليس من مصلحة الرجعية الكردية ان تسير الحركة الكردية وتتطور ، وتبرز شخصيتها اليسارية بقيادة البارتي الديمقراطي الكردي في سورية « اليساري » منذ اب ١٩٦٥ ، والذي عبر عن اصالته الثورية في سلوكه ونضاله اليومي ، فبروز التنظيم الثوري سوف يوجه ضربات حاسمة الى أوكار القوى اليمينية والرجعية المستغلة لخيرات الجماهير الكادحة ، وسيؤدي هذا النوع من التنظيم الى زوال الركيزة الاساسية لمصالح الامبريالية العالمية والصهيونية والرجعية العربية والكردية ، وذلك نتيجة للترابط العضوي بين مصالحها .

ان الترابط العضوي بين الرجعية العربية والكردية وقوى الامبريالية والصهيونية ، يحتم على كافة قوى اليسار العربي والكردي رص صفوفها ، وتوحيد جهودها للوقوف بقوة وحزم في وجه هذه الهجمات في المنطقة .

ان المرحلة الحاسمة التي تمر بها الحركة التقدمية الكردية ، والظروف الصعبة التي يعيشها حزبنا وخاصة بعد مرور ما يقارب عام كامل على المؤتمر الوطني الاول في ٢٥ اب ١٩٧٠ الذي انعقد بهدف توحيد صفوف الحركة الكردية في سورية ، يضعنا ذلك أمام نقطة هامة ، لنلقي نظرة تحليلية مفصلة على كافة الجوانب التي تهم الحركة التقدمية الكردية وقضية الشعب الكردي الاساسية ، والظروف الموضوعية والذاتية ، التي ادت ودفعت حزبنا الى الموافقة على مشروع الوحدة ومراجعة المرحلة الماضية ، من تاريخ نضال حزبنا بجانبها الايجابي والسلبي ، والتطورات التي طرأت على استراتيجيته وايديولوجيته ومنهاجه والاسباب التي ادت الى اتخاذ الموقف النهائي في مسيرته النضالية ، واستمراره على الخط الثوري اليساري ، واعتبار النضال في هذه المرحلة نضالا قوميا وطبقيا ضد قوى الامبريالية والرجعية في المنطقة . ولتحديد هذه النقاط لا بد لنا من تقسيم تاريخ نضال البارتي الى مراحل متتابعة ولو بصورة مختصرة والقاء نظرة خاطفة على كل مرحلة وما اكتنفها من غموض ، واعترضها من مشاكل .

١ — مرحلة ما قبل تاسيس البارتي والظروف التي تاسيس فيها .

٢ — مرحلة تاسيس البارتي اواخر ١٩٥٦ وحتى الكونفرانس الخامس في اب ١٩٦٥ .

٣ — مرحلة التحول النوعي من خلال الكونفرانس الخامس والمؤتمر الحزبي الاول عام ١٩٦٦ .

٤ — مرحلة النضال بعد مؤتمر ١٩٦٦ وحتى انعقاد المؤتمر الوطني الاول في عام ١٩٧٠ .

٥ — فترة المؤتمر الوطني الاول الى الكونفرانس العاشر في حزيران ١٩٧١ واستمرار البارتي في خطه اليساري .

١ — مرحلة ما قبل تاسيس البارتي والظروف التي تاسس فيها :

لا يخفى ما للشعب الكردي في سورية من النضال المشترك الطويل مع شقيقه الشعب العربي ضد الاستعمار في كافة المراحل ، بحيث لم يكن نصيب ابناء الشعب الكردي باقل من ابناء شقيقه الشعب العربي من الاستغلال والاستعباد على ايدي الاستعمار والرجعية . بل كان اقسى واعنف ، فبالاضافة الى الاضطهاد الطبقي فان شعبنا يعاني اضطهادا قوميا ، ومحاولة تصفيته وصهره بالقوة في بوتقة القومية العربية . في ظل هذه الظروف كانت الحركة الوطنية الكردية تعمل بعد الجلاء الفرنسي بزعامة شبه الاقطاع والزعامات التقليدية الكردية على أشكال واساليب عشائرية . حيث ان الطبقات الكردية الكادحة والفقيرة لم تكن تملك في ذلك الوقت الامكانيات والقدرة الكافية لكي تمكنها من خوض النضال لوحدها او بقيادتها وخلال تلك المرحلة لم تستطع تلك القوى الرجعية من تحقيق اي مطلب للجماهير او اي تقدم ملموس للمجتمع الكردي والحركة الوطنية الكردية . بحيث أن تلك الزعامات الكردية المتخلفة والمرتبطة مصالحها بالبرجوازية العربية والاستعمار ، عملت في كل تاريخها تحت ستار الوطنية وسخرت حركة التحرر الوطني لمصالحها الذاتية . وبذلك فشلت في مهمتها الرئيسية لقيادة حركة التحرر الوطني والوصول الى أهدافها ، بعكس البرجوازية الاوروبية . ازاء هذا الوضع والفوضى الفكرية وانعدام التنظيم الثوري الذي يمثل مطامح الشعب القومية ومصالحه الطبقية كان المجتمع الكردي في سورية يحوي عددا من القوى السياسية هي :

١ — الحزب الشيوعي السوري حيث كان منتشرا بين الفلاحين الاكراد ولكن دون ان يطرح شعار المطالبة بحقوق الشعب الكردي القومية .

٢ — الشوفينية الكردية والداعية الى افكار متطرفة رجعية ، ولها ارتباطات بالجهات الخارجية المشبوهة .

٣ — البرجوازية الوطنية الكردية « الناشئة على بقايا الاقطاع » والتي ولا شك انها قاست الظلم والاضطهاد ، وكانت تريد التخلص من اثار هذا الظلم ولكن خوفها من العدو وخشيتها على مصالحها ، وعدم ايمانها بجدوى العمل القومي في سورية وقفت موقف العداء للافكار الثورية والطرق التنظيمية الجماهيرية .

كانت البرجوازية الوطنية تدعي العمل الوطني تحت مظاهر وواجهات كتلوية وعشائرية وتحت اسماء تنظيمية مثل « خويبون » ، وهذه الفئات كانت ايضا مسيرة من قبل جهات تستغلها كاداة لسياستها ومصالحها ، وعلى الرغم من وجود عناصر وطنية في هذه التنظيمات والتي حاولت التوجه من خلال هذه التكتلات نحو المصالح الوطنية الا انها لم تستطع ان توجه الحركة نحو المطالب القومية الاساسية والمصالح الشعبية .

وانتشر الوعي القومي بسرعة هائلة في اوائل الخمسينات وشمل مجموع الشعب الكردي ، كانت البرجوازية الكردية في تلك المرحلة داعية قومية ، الا انها لم تكن راضية عن ايجاد حزب شعبي جماهيري لخوفها على مراكزها ومصالحها الذاتية الضيقة وايمانها المتزعزع بانتصار الحركة الكردية جعلها تندفع نحو مصالحها الذاتية فتفضلها على مصالح مجموع الشعب في اغلب الاحيان .

ان البرجوازية الكردية في سورية كانت تختلف اختلافا كليا عن برجوازيات الدول المتقدمة ، حيث كانت جنينية في تكوينها ، لم تخض المرحلة الثورية المتقدمة ضد الاقطاع ، كما خاضتها البرجوازية الاوروبية . فهي بكل سلبياتها هذه كانت عاجزة عن قيادة حركة التحرر الوطني ، لذا فان قدومها الى ساحة النضال لم يكن الا عملا صادرا عن ارادة غير ثورية ، وهذا ما يبرر ترددها وتخاذلها في تجارب عديدة من خلال تطور الحركة الكردية الى يومنا هذا .

وهكذا فان البورجوازية الوطنية الكردية كانت ضد وجود تنظيم حزبي يضم كافة الطبقات الشعبية الكادحة ، ولكن نضال الجماهير المضطهدة وتطور ظروف المنطقة أصبحت عاملا قويا ووقتا مناسبا وتعبيرا عن ارادة الشعب الكردي في تاسيس حزب يمثل المطامح القومية والحاجات اليومية للجماهير الكادحة .

٣ — مرحلة تاسيس البارتي وحتى كونفرانس اب ١٩٦٥ .

وعلى ضوء ما ذكرناه ، ونتيجة للظروف المستوحاة من واقع شعبنا وحاجاته فقد تأسس البارتي الديمقراطي الكردي في سورية . وذلك في حضن العاطفة القومية بحيث ضم الى صفوفه كافة طبقات الشعب « الاقطاعي ، الفلاح ، البرجوازي ، العامل ، الشيخ الديني ، المثقف العصري » .

وقد كانت البرجوازية الكردية كما ذكرنا ضد وجود البارتي منذ البداية . فقد مارست المزيد من الاساليب لاجل ضرب البارتي وعن كثب ، وقد استغلت قيادة البارتي في ذلك الوقت وتناقضاتها ، واحتوائها على عناصر هزيلة ذات افكار تعود الى مدرسة البرجوازية ونجحت في محاولاتها الى حد .

اذ أن ممثلي البرجوازية الكردية استلموا قيادة الحزب وتغلغلوا في قيادات المناطق أيضا ، وذلك بحجة « الوحدة القومية » .

ومن جهة اخرى فقد افسحت قيادة البارتي انذاك المجال وبصورة استسلامية اصلاحية لجمعية برجوازية اخرى للانضمام الى صفوف الحزب وهي جمعية « ازادي » ان دل ذلك على شيء فانما يدل على عدم ايمان تلك القيادة بالمبادىء الثورية والنضال الجماهيري .

والشيء الاهم من كل ذلك هو أن قيادة البارتي لم تعمل على كشف اخطائها تلك للحزب وجريمتها بحق الشعب حتى بعد فسخ تلك الوحدة المزعومة .

وبعد ان اصبح البارتي واقعا بين اوساط الشعب الكردي ، وبعد أن عجزت من القضاء عليه بادرت البرجوازية الكردية الى تغيير موقفها ومد يد العون والمساعدة ظاهرا دون أن تكف للحظة واحدة عن مؤامراتها ، وزرع عملائها ضمن تنظيم البارتي ، بحيث كانت القيادة التي جاءت خلال تاسيس البارتي من ابناء البرجوازية الكردية الشابة ، وكانت اكثر تفتحا ونضوجا من الرعيل البرجوازي الاول الذي كان يشارك أو يساند الانتفاضات والثورات الكردية في كردستان تركيا ، الا انه بالرغم من هذا الاختلاف النسبي فقد كانت معها في الخطوط العامة ومنفذة لسياستها وسائرة حسب تعاليمها النظرية الداعية الى نوع معين من النضال بحيث لا يتعدى حدود مصالحها الذاتية والطبقية المضيقة .

لقد كان وجود البارتي في وقت مناسب جدا ومعبر عن ارادة الشعب الكردي بالرغم من عدم تحديد ايديولوجيته وخطوطه الاساسية وبفترة وجيزة وصل البارتي في مناطق الجزيرة ، وجبل الاكراد « عفرين » وعين العرب « كوبانية » ، الى درجة الاحزاب الكبرى ، واصبح من أكبرها واكثرها جماهيرية ، وامام هذا الالتفاف الواسع ولعدم وجود ايديولوجية واضحة حتى في القيادة ولانعدام اساليب نشر الوعي الحزبي والوطني كان الاهتمام الكبير بزيادة الاعضاء فقط ، وذلك لعدم ادراك المسؤولين عن النتائج المقبلة ، وعجزهم عن تقدير الظروف التي ادت الى هذا التجمع وعدم القدرة على تحويل ذلك الالتفاف والعاطفة القومية الجياشة الى حس فكري وقوة نضالية بيد الحزب ، ولعل ذلك يعود الى أسباب عديدة تتعلق بتكوين القيادة اولا والقاعدة الحزبية ثانيا .

فكون باب الانتساب مفتوحا أمام جميع طبقات الشعب الكردي من المصعب بل ومن المستحيل ايجاد خطوط فكرية واضحة المعالم ، لان التجربة والنظرية العلمية تثبت بانه لا تنظيم بدون نظرية واضحة ، والنظرية تمثل طبقة اجتماعية معينة ، لذا لا يمكن أن يكون الحزب ثوريا ومتسلحا بالنظرية العلمية الا بوجود طبقة ثورية رئيسية في ذلك الحزب تقود النضال .

ان الممارسة العملية اوضحت الحقائق التي كانت غامضة على الجماهير ، فبالممارسة العملية وحدها يمكن معرفة ثورية النظرية ، ومن خلال العلاقة بينهما يمكن معرفة ما اذا كان هناك انسجام او تناقض ، وقد كانت التجارب العملية التي مر بها البارتي الضوء الكاشف للتناقضات التي اشتدت في داخله ، بحيث بات واضحا للجميع وجود افكار وتيارات تمثلها عناصر وفئات تختلف في بنيتها الطبقية ومصالحها ، وبالرغم من ظهور هذه التناقضات باشكال ومظاهر متناقضة ، شخصية وعشائرية الا ان السبب الرئيسي فيها كما بدا واضحا هو الاختلاف الاجتماعي الطبقي ، وخلال الصراعات الجانبية والكتلوية لم تتبلور بصورة واضحة الاسس الرئيسية لمعالم الحركة ومستقبلها ، وهذا ما يبرر تلك الصدامات التي اتخذت طابع التهجم العنيف بين الشخصيات والكتل وتبادل التهم والنعوت التي لا تليق بانسان حزبي وحتى عادي ناهيك عن صدورها من القيادات بالذات ، وبالرغم من عدم وضوح مغزى وهدف تلك الصراعات ونوعها بصورة دقيقة الا انه تبين من خلال النشاطات والاعمال بأن جانبا هاما من القيادات والقيادات الدنيا والتي أخذت تتهرب من النضال كانت وراء فكرة حل الحزب وتحويله الى جمعية اصلاحية ، وتفريغ محتواه من الافكار الثورية الجماهيرية ، وان يسير من قبل الشخصيات الكبيرة وكانت الطبقة البرجوازية هي التي قادت هذا الاتجاه نظرا لنفوذها في القيادة ، لهذا فقد بذلت كل جهودها لتنفيذ هذه الخطة ، وكان ذلك هو المحور الاساسي في الصراع الذي نشب وادى الى آزمة الحزب عام (٦٣ — ٦٤ — ٦٥) هذا الصراع وهذه الازمة سبب النكسة حيث اخذت القواعد الحزبية والجماهير الملتفة حوله بالانفضاض عنه ومرت بفترة قنوط ويأس وذلك نتيجة لطبيعة تكوينه المتناقض ، والضغط الذي مورس على الحزب من قبل الحكومات السورية وحملات الاعتقال والسجن والتعذيب ، مع اشتداد الصراع في داخله اصبح في وضع يهدده بالفناء ، كما ظل بدون منهاج ونظام داخلي .

حصيلة ثلاث سنوات من حكم الطغمة الفاشية في العراق

مئات الشهداء وعتاب سوفياتي رقيق

اذا كان قمع النميري للشيوعيين قد اضطر ، بعلنيته ومهاجمته الصريحة ، الاتحاد السوفياتي الى اتخاذ موقف من الحكم السوداني ، فان المهارة التي يبديها حكام بغداد في طمس معالم قمعهم الوحشي للشيوعيين والوطنيين تسمح لموسكو بصم الاذان والتعامي ، كما تفسح لها حيز تحرك اوسع لا يضطرها الى تغيير طابع علاقتها مع حكام العراق واتخاذ موقف علني منهم ، خاصة وان هؤلاء الحكام يظهرون نحو الكتلة السوفياتية مظاهر « الود والصداقة » .

فتوتر العلاقات بين حكام بغداد والاتحاد السوفياتي لم يتخذ يوما الحدة التي اتخذها في السودان ، رغم ان ما يتعرض له الشيوعيون وسائر الوطنيين في العراق قد يفوق ما لقيه التقدميون والديمقراطيون في السودان .. و « انزعاج » موسكو خجول جدا ولا يعبر عن نفسه الا بالعتاب الرقيق ، ولم يوقف هذا الانزعاج يوما تدفق المساعدات الروسية على العراق ، وقد وقع خلال شهر اب الماضي اتفاق جديد يقدم الاتحاد السوفياتي بموجبه مساعدة كبيرة للعراق في حقل النفط .

وهذا العتاب الروسي الرقيق يريد نفسه منزها عن السياسة ، فيتغلف بالانسانية كطلب نوفيكوف ، رئيس الوفد المفاوض الروسي ، من حكام العراق « الافراج لاسباب محض انسانية عن الشيوعيين المعتقلين في سجون العراق والمتزوجين من مواطنات سوفياتيات (صحيفة لوموند) .

صحيح ان جلادي « قصر النهاية » قد وصلوا في مهارة تغطية جرائمهم الى حد الابداع . فهم كما يقول المثل « قتلوا القتيل وساروا في جنازته » ، فعندما اغتيل هاني ناصر في مطلع حكم الطغمة الفاشية على يد جلاوزة البعث مشى الوزراء في جنازته !.. وعندما اغتال جهاز الامن القومي المناضل الشيوعي الخضري اشادت به صحف البعث على أنه مناضل ذا ماض مشرف في الصراع ضد الاستعمار ! وعندما اغتيل المناضل البعثي عبد الكريم نصرة قدم ذلك على انه اغتيال شخصي اقدم على اقترافه « مجهولون » .

ولكن هذه المناورات لا يمكن ان تخفي حصيلة ثلاث اعوام من سلطة الطغمة الفاشية في العراق : مئات الشهداء من الشيوعيين والوطنيين ومئات من نزلاء « قصر النهاية » . فمن اغتيال هاني ناصر مرورا باعدام المناضل الشيوعي الطلابي مطشر حواس الى اغتيال العشرات من مناضلي الحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية) عام ١٩٦٩ ، الى عمليات التصفية الجماعية التي شملت حوالي مئة شخص من كافة القوى التقدمية عام ١٩٧٠ بتهمة « التآمر » الى مجموعة الاغتيالات الاخيرة لمناضلي الحزب الشيوعي (القيادة المركزية) في جنوب العراق والتي سقط فيها الشهيدان رافع كبيسي وحمود ناصر ، واصل البعث الحاكم « نضاله » من اجل اقامة الجبهة الوطنية !!

ولم تجنب الحزب « الشيوعي » (اللجنة المركزية) المحاولات المتكررة التي قام بها بعرض خدماته على السلطة الفاشية من خلال الجبهة الموحدة للقوى الوطنية ، لم تجنبه التعرض للقمع الوحشي ، فبلغ عدد مناضلي الحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية) الذين لاقوا حتفهم في اقبية قصر النهاية حسب ما اعلنه الحزب لائحة بـ ٤١٠ اشخاص خصهم « البعث » بضيافته في اقبية « قصر النهاية » .

ولكن الى متى سيستمر « العتاب » السوفياتي الرقيق ؟ والى متى سيستمر عرض الخدمات « الشيوعية » والصد البعثي ؟ هل حتى يصفى الحزب الشيوعي كله ؟

بريد «الحرية»

رسائل حول المواقف الخارجية الصينية

١- الموقف الصيني من أحداث السودان - مقدمات وتوقعات -

٢- الدعم السوفياتي والصمت الصيني

تنشر «الحرية» هذه التعليقات على هامش مقالات كتبتها، او احداث هامة وقعت. وبعد استكمال التعليقات، تقدم «الحرية» ملاحظاتها..

في زحام الاحداث العالمية حيث لا يملك انسان ثوري الا ن يحلل (دون ان ينظر «بقلق» لان القلق يخفي المرؤية الواضحة) يبدو التحليل السلاح الوحيد حيث لا توجد المواقع القادرة أن تؤثر في مجرى الاحداث. والتحليل من هكذا موقع على الاقل يسمح باستعمال المجهر العلمي لا النظر من خلال ثقب ابرة أو كما يقول الشاعر: «حسن في كل عيون من تود».

كان للموقف الصيني من احداث السودان ردة فعل قاسية بين صمت الماويين وشماتة البريجينيفيين.. الاولون يجدون في الموقف تبدلا بالسياسة الصينية صعب التفسير لا ينسجم مع المبدأ، او مع غيره من المواقف النظرية والعملية. وهم في غمرة الذهول ينبشون كتب ماو بحثا عن التبرير. والاخرون يرون في الموقف رجوعا لحظيرة «التعايش السلمي» بوعي او بغير وعي الصينيين وفي ذلك اكثر من انتصار لبعد نظرهم فهم السباقون الى التسليم به موقفا اممياً.

غير ان الموقف والحدث يظلان دون جواب. والامر ببساطة لا يستدعي التنبؤ انما يستدعي التحليل والحدث والموقف جديدين بالنسبة للسياسة الصينية مما ينفي الاستنتاج السريع بتبدل هذه السياسة.

الموقف في الهند الصينية

على صعيد العرب في الهند الصينية كان واضحا ان دعوة نيكسون لزيارة الصين لا تؤثر على ميزان المعركة فالانتصارات التي حققتها شعوب الهند الصينية على الامبريالية الاميركية يعرف مرارتها الامبرياليون قبل سواهم..

صحيح ان نيكسون يريد ان يحفظ ماء الوجه عند انسحابه من المنطقة بحيث يجعل من زيارته للصين ثم المفاوضات والانسحاب غطاء لهزيمة الامبريالية الاميركية وبالتالي محاولة لاقتلاع القناعة التي ترسخت في ذهن الشعوب المناضلة من قدرة هذه الشعوب الصغيرة والمتخلفة في آليتها الحربية والاقتصادية على هزيمة اعتى قوى الامبريالية ومحاولة من السياسة الاميركية لاستعادة الثقة بالعالم الحر. والهزيمة الاميركية في الهند الصينية ابعد من الهزيمة العسكرية فهي اقتصادية وايديولوجية ايضا.

لفترة ليست بعيدة كانت مفاوضات باريس تعطي الدور الاهم للاتحاد السوفياتي. لكن الاتحاد السوفياتي واميركا لم يكونا طرفي النزاع في الهند الصينية بقدر ما كانت المسألة تتعلق بشعار التعايش السلمي واقتسام العالم لمناطق نفوذ تبعا لهذه السياسة. أما الان وبعد ان شملت الحرب رقعة واسعة من الهند الصينية وحفر أكثر من قبر للامبريالية هناك من الذي يستطيع ان يمنح نيكسون براءة هزيمته ؟ لا شك ان التاثير الصيني في المنطقة كان وراء استبعاد الاتحاد السوفياتي والتقرب من الصين. فمفاوضة الاتحاد السوفياتي حيث لا حول ولا قوة له لا يجدي الامبريالية نفعا. فالحرب الامبريالية المؤجلة هي سياسة السلام المؤقت. ويشن الاتحاد السوفياتي حملة دعائية ضد الصين في الوقت الذي يكون موقفها لا غبار عليه. فالمنطقة تفاوض من موقع الانتصارات والقوة، واية تنازلات شكلية تسمح بتعرية الامبريالية الاميركية وكشف تبريراتها عن الحرب العدوانية في الهند الصينية.

لكن الموقف الصيني في الهند الصينية لا يمكن اعتباره السياسة الاممية للصين. فالموقف في الهند الصينية له طابع المصلحة الاستراتيجية. لان الصين تعتبر أن الغزو الاميركي لها سياتي من دول الهند الصينية حيث كان للامبريالية قاعدة انطلاق وطريق مرور. فموقف الصين هنا يشبه الى حد بعيد موقف ستالين عام ١٩٣٩ في الحرب العالمية الثانية من تحرير اوروبا الشرقية. فالهند الصينية واوروبا الشرقية مواقف دفاع عن النفس لا يمكن تعميمها باي حال.

موقف الصين من احداث الباكستان

عام ٦٤ دار قتال على حدود الصين - الهند. وكان تحليل الصين في ذلك الوقت ان اميركا هي التي تدفع بالهند نحو صراع مع الصين تبرر فيه اميركا دخولها السافر الى الهند بحجة التدخل الصيني. من هنا يمكن أن نفهم الموقف الصيني من احداث الباكستان على انه موقف لا يعطي الامبريالية الاميركية حجة او مبرر لدخول الباكستان لحمايتها في وجه غزو صيني ينبع من التأييد الصيني كما وان الصين لا ترى بحركة المجيب عبد الرحمن حركة قادرة على الاستمرار مع شبه انعدام التنظيم الشيوعي الطليعي الذي يستطيع أن ينمو في قلب التوتر الثوري فكان للصين ما يبرر موقفها.

الموقف في السودان

ان الموقف في السودان لا يسمح باعطاء تبرير حول وجود حزب طليعي كما لا يعطي الامبريالية حجة حول التدخل الصيني. فالحزب ليس صينيا كما أن هناك مسافة بين الصين والسودان لا يربطها اسطول في المتوسط او اي قاعدة صينية.

كما أن الوضع في الشرق الاوسط يتطلب مساهمة الصين في المفارقة بين القوى الثورية في المنطقة، والقوى المعطلة تاريخيا، من رجعية وبرجوازية مرتمية في احضان الامبريالية تقدم التنازلات الوطنية وتستجدي الحل السلمي. ومحاولة تصفية او احتواء الحزب الشيوعي السوداني لا يمكن عزلها عن الحلقات الاخرى من سلسلة دفع ثمن الحل السلمي. والشروط الاميركية للتسوية السلمية تطلب تصفية الحركات الوطنية - عدم المساس بمصالح الامبريالية الاميركية النفطية والاستراتيجية والكيانات السياسية - ثم اقتلاع النفوذ السوفياتي. فاميركا لا تخاف من السادات في مصر انما تخاف من سيطرة الاتحاد السوفياتي على السوق المصرية.

ولكن هل تستطيع انظمة برجوازية الدولة ان تتخلى عن الاتحاد السوفياتي ؟

مجموعة عوامل تمنع مصر خاصة من التخلي عن الاتحاد السوفياتي.

فمصر الان مكبلة بعدد من الاتفاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفياتي لا تستطيع الانفلات منها حتى لا يتعرض الاقتصاد المصري لهزة عنيفة لا تقدر مصر على تحملها.

عدا أن صداقة الاتحاد السوفياتي ترسخت في ذهن الجماهير المصرية من خلال خطب عبد الناصر والسادات، لان وجود الاتحاد السوفياتي في المنطقة كان يحفظ التوازن بين اسرائيل وحلفائها من جهة والعرب وحلفائهم من جهة اخرى واي موقف مخالف مع الاتحاد السوفياتي يعني بالنسبة للجماهير ولاخر مرة تخلي هذه الانظمة عن المعركة الوطنية. فقد قدمت هذه الانظمة لحد الان الكثير للامبريالية من مصالحة الرجعية العربية الى الصمت عن تصفية المقاومة الى ضرب الحزب الشيوعي السوداني. فهل لديها ما تقدمه بعد الان ؟.

اسرائيل لا تزال متصلبة حول شروط التسوية السلمية والانظمة العربية لا تستطيع أن تغامر بحرب نهايتها ستكون نهاية هذه الانظمة بالذات ويحكم عليها من قبل الجماهير بالاعدام مع وقف التنفيذ ربما. ومن هذا الموقع يطالب السادات النميري بتسوية العلاقات مع الاتحاد السوفياتي لان الاتحاد السوفياتي وحده القادر أن يؤمن التغطية لهذه الانظمة ودعم هزائمها.

من هنا، من ظروف منطقة الشرق الاوسط بكاملها ينطلق الموقف الصيني من احداث السودان وتبرير الموقف ليس بالصعب. انه موجود منذ زمن بعيد في سياسة الصين والتشيع لستالين.

فالصين الان ستلعب دور الدولة الكبرى بعد دخولها الامم المتحدة. والامكانات الثورية غير متوفرة الان في منطقة الشرق الاوسط: احزاب شيوعية مساومة عدا الحزب السوداني، المقاومة تحاول الخروج من أزمتها. فالموقف الصيني اذن يجب أن يراهن على الانظمة وذلك يطرح سياسة الجبهات الوطنية في المعزوفة الستالينية. يقول ماوتسي تونغ في مقال «بعض التقديرات حول الوضع الدولي الراهن» من كراس «حديث مع المراسلة الاميركيا أنا لويس سترونغ» انه يمكن للبلدان الاشتراكية ان تتوصل الى الاتفاق مع البلدان الرأسمالية حول بعض المسائل حتى الهامة منها عن طريق المفاوضات السلمية والمساومات اللازمة ولكن: «مثل هذه المساومات لا تتطلب من شعوب مختلف بلدان العالم الرأسمالي أن تساوم هي الاخرى هكذا في داخل بلدانها، لان شعوب هذه البلدان ستواصل خوض نضالات مختلفة تبعا لظروفها المختلفة». اذن الموقف الصيني من احداث السودان يخضع للمصالح الصينية ولا يفترض بالحزب الشيوعي السوداني ان يغير من موقفه ؟ أما المصلحة الصينية من القضية هي الاعتراف بالصين من قبل الانظمة العربية في الامم المتحدة. وهل مثل الموقف الصيني يبرره الاعتراف بدولة الصين الشعبية ؟ ان المسألة هي ابعد من الاعتراف بالصين. ربما تعتبر الصين أن الموقف في الشرق الاوسط يسمح لها بدخول المنطقة من بابها العريض: الانظمة.

لكن الظروف التي دخل فيها الاتحاد السوفياتي المنطقة تختلف تماما. فالحارس الاميركي الان موجود في المنطقة كما أن الصين لا تستطيع أن تلعب دور الاتحاد السوفياتي لانها لا تملك قواه العسكرية ومركزه الدولي ولا تملك الطاقة الاقتصادية التي تحتاجها السوق العربية. وعلى هذا الاساس يكون الموقف الصيني موقفا غير مبرر يقدم للانظمة الراكعة امام الاستعمار هذا الركوع ويبرر ضربها لاشرف واصلب المناضلين الوطنيين العرب لقاء مصلحة انية لا يراهن عليها بلد اشتراكي..

ثمة مسالة هامة يجب الانتباه لها في تقييمنا للسياسة الصينية في الداخل والخارج هي التشيع لستالين. فان ظروف الثورة الصينية المتشابهة مع ظروف الثورة الروسية عكست الى حد بعيد الكثير من النتائج التي ترتبت على الحصار الاقتصادي والسياسي. (الاتحاد السوفياتي ١٩١٨ - الصين ١٩٦٠) ،(عندما سحب خروتشوف الفنيين السوفيات والغى كل الاتفاقات مع الصين). ان هذا التشابه على اكثر من صعيد هو ما يفسر تبني ماو للسياسة الستالينية وذلك يفترض من الثوريين في العالم اكثر الحذر.

سليمان نسيب

نشرت «الحرية» في عددها «٥٧٩» تاريخ ٩-٨-٧١ مقالا تحت عنوان «من الحملة على الحزب الشيوعي السوداني الى الحملة على المعسكر «الاشتراكي» - نحن واضعي الهلالين - تسعير مشاعر العداء للشيوعية مظهر حاسم لحقيقة الرجعية الجديدة في السودان».

والملاحظة الاساسية التي نسجلها على المقال هو انه شكل خروجا عن خط الحرية السابق وعن مفهومها حول طبيعة العلاقة بين الانظمة العربية والمعسكر المذكور من جهة وهذا الاخير وحركة التحرر العربية من جهة اخرى. فطوال المقال يحاول الكاتب جاهدا أن يربط بشكل مباشر بين هجوم السلطة السودانية الشرس وحلفها الرجعي وبين فترة الفتور التي مرت بها العلاقات العربية - السوفياتية. فتصبح مثلا الحملة على المعسكر الاشتراكي في سياق الحملة على الحزب الشيوعي وينصب الكاتب نفسه فجاة محاميا عن الوجود السوفياتي ومديرا عاما ضد «سياسة تقليص الوجود السوفياتي».

وهذا الخروج عن خط الحرية يجد اساسه في اصرار الكاتب للنظر الى الموضوع «من وجهة نظر السودان» فعلاقة الاتحاد السوفياتي بالنظام السوداني ليست فريدة من نوعها، بل هي امتداد للعلاقة بينه وبين مختلف انظمة بورجوازية الدولة في المنطقة.

فالاتحاد السوفياتي هو الذي رعى هذه الانظمة وايدها لتكون القوة الضاربة لحركة الجماهير وذلك على حساب هذه الحركة وطليعتها الممثلة بالمقاومة الفلسطينية. كما ان مرحلة الفتور بين الاتحاد السوفياتي والانظمة ليست فريدة من نوعها ايضا. ففي السابق قامت هذه الانظمة في اوج مراحل «تقدميتها» ودعم الاتحاد السوفياتي لها قامت بتصفية الحزب «الشيوعي» السوري و «تذويب» الحزب «الشيوعي» المصري وضرب اي حركة جماهيرية على امتداد الساحة العربية. ولكن ما فتئت ان عادت المياه الى مجاريها واستمر الدعم والتأييد لهذه الانظمة «التقدمية». واليوم اخذت الرسل تتحرك لتنقية الاجواء.

زد على ذلك ان سياق المقال يوحي - خصوصا عند الاشارة الى موقف الصين الشعبية - وكان تصنيفا جديدا قد حدث عند وضعه على قدم المساواة الحملة على الحزب الشيوعي السوداني والحملة على الاتحاد السوفياتي، موقف الصمت الصيني من جهة أخرى. فلا يستطيع القارىء الا ان يستنتج ان الاتحاد السوفياتي وحزبه البريجنيفي اضحى طليعة حركة التحرر بينما اتسم موقف الصين بالتخاذل وخيانة حركة التحرر العربية.

ان الانتقالية التي وقعها التحليل «الوجهة نظر السودان» - جعلته يتناسى تحاليل الحرية السابقة حول طبيعة العلاقات التي تحكم موقف الاتحاد السوفياتي بمجمل حركة التحرر العربية.

صادق العارف

برلين:

اتفاق تغلب عليه التنازلات السوفياتية

تحقق الاتفاق حول برلين في الثالث والعشرين من اب، بعد أسبوعين انقضيا في المحادثات بين السفراء الاربعة. واذا كان الرئيس نيكسون يؤكد انه عمل شخصيا على اخراج المفاوضات من مازقها، واذا كانت فرنسا تؤكد أن زيارة السيد شومان، وزير خارجيتها لموسكو في أيار الماضي، قد ساهمت كثيرا في تقدم المحادثات، فانه يبقى أن الاتفاق لم يتحقق - بعد عام ونصف العام من المفاوضات وبعد أن انقطعت المفاوضات السابقة عام ١٩٥٩ - الا عندما تقدم الاتحاد السوفياتي بمجموعة من التنازلات الهامة، والرضا الذي اظهره السفير السوفياتي ابرا سيموف - وهو واحد من الاربعة - بعد الاتفاق يتعارض مع البيان المقتضب الذي أصدرته وكالة «تاس»، حين أشارت الى توقيع الاتفاق نتيجة للتنازل عن نقاط كانت تعد في السابق غير قابلة للمناقشة، واتاحت سياسة «اليد الممدودة» التي تتبعها موسكو في اوروبا.

والنقطة الاولى من الاتفاق تؤكد من جديد حضور الدول الاربع الكبرى في برلين. واذا كانت هذه النقطة لا تزال على حالها في ما يبدو، فان الاتفاق الجديد يعترف مؤقتا بشرعية وجود الغربيين في برلين. هذا بينما ظل هذا الوجود موضع اعتراض من جانب الاتحاد السوفياتي طوال ثلاثة وعشرين عاما (اي منذ حصار برلين عام ٤٨).

اما نقطة العلاقة بين جمهورية المانيا الفدرالية وبرلين الغربية، فيظهر الاتفاق حيالها ايضا تراجعا سوفياتيا. فاذا علمنا ان واحدا من اهداف الدبلوماسية السوفياتية بشان مشكلة برلين، كان تحقيق القطيعة بين برلين الغربية وبون، ادركنا ان الاتفاق يتعارض مع هذه الدبلوماسية، فهو يشدد في الواقع على ابقاء العلاقات وانمائها بين بون وبرلين الغربية، وعلى حق الجمهورية الفدرالية الالمانية في تمثيل سكان برلين الغربية لدى الخارج (باستثناء قضايا الامن). لكن برلين الغربية ما تزال غير خاضعة لحكم بون وما تزال غير معدودة بين العناصر المكونة لجمهورية المانيا الفدرالية. والواقع ان هذه النقطة من الاتفاق، تعيد تاكيد الوضع الخاص لبرلين، كما استقر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. لكنها تسهل العلاقات بين المدينة والمانيا الغربية. هكذا فان جميع موظفي بون في برلين الغربية سوف يبقون في مراكزهم.

فالاتفاق اذن يقتضي من الاتحاد السوفياتي منح الغربيين «تحسينات» طالبوا بها منذ زمن بعيد. على العكس من ذلك نلاحظ غياب نقاط عديدة كانت موسكو تشدد عليها، وخاصة رغبتها في جلاء الغربيين تدريجيا عن برلين بعد تحديد وضع جديد للمدينة.

والتراجع عن الموقف السوفياتي بشأن مداخل برلين واضح. فالمواصلات الجوية والارضية بين المانيا الغربية وبرلين الغربية، لن تعاق بعد اليوم وهي، عدا ذلك «ستنظم حسب اصول البساطة والسرعة والافضلية التي تتيحها الممارسة الدولية». وتبادل السلع والاشخاص لن يخضع للرقابة ولا للتفتيش، الا في حالات نادرة جدا يحددها اتفاق مشترك بين الدولتين الالمانيتين، هذه الضمانات التي يقدمها السوفياتيون لامن المداخل كانت هي العامل الحاسم الذي سمح بعقد الاتفاق. والعنصر الجديد هنا هو أن الاتحاد السوفياتي اخذ على عاتقه مسؤولية المشاكل التي تثيرها قضية المداخل، بينما كان في السابق يحيل الطرف على المانيا الشرقية.

في مواجهة هذه «التحسينات» التي قبلها السوفياتيون، يتمثل تنازل الغربيين في القبول بانشاء قنصلية سوفياتية في برلين الغربية. هذا «التنازل» الغربي، يبدو طفيفا في الواقع، اذا لاحظنا أن الوجود السوفياتي سيكون وجودا قنصليا ليس له وظيفة سياسية، وان القنصلية معتمدة لدى الثلاثة الغربيين، مما يزيد في «شرعية» وجودهم هم في برلين.

اذن فان الاتحاد السوفياتي يشتري «الاستقرار الاوروبي» بمجموعة من التنازلات الجوهرية. هذا الاستقرار الجديد سيؤدي الى انفراج يشكل منبعا للرساميل وللتجهيزات الغربية.

وهو انفراج سيقره في العام المقبل مؤتمر الامن الاوروبي الذي سينعقد في العام المقبل وتصديق البرلمان الالماني على معاهدتي موسكو وفرصوفيا، هكذا فان نظرية التنافس الاقتصادي - والسياسي بعد ذلك - بين المعسكر السوفياتي و المعسكر الامبريالي الذي تمثله الولايات المتحدة، قد استلزمت من جانب الاتحاد السوفياتي أن يعترف بالقوة السياسية والاقتصادية للمعسكر الامبريالي في اوروبا. فازاء المفاوضات التي بدأت تتضح معالمها في الشرق الاقصى، وخاصة في الهند الصينية، والتي تعبر عن انتصار المعسكر الثوري الاشتراكي على امبريالية اميركية باتت في موقع الضعف، بفعل النضال الظافر لشعوب الهند الصينية والانتصارات الاشتراكية في الصين، ازاء هذا يبدو التفاوض في أوروبا تفاوضا بين «دول كبرى» تعيد ترميم مواقعها.

والظاهرة الثانية التي تبرز من الاتفاق هو عودة الاتحاد السوفياتي عمليا الى توكيد «مبدأ بريجنيف». فالواقع أن الاتفاق قد اقر لانه يتضمن توكيد المسؤوليات السوفياتية في شان مداخل المدينة. والحال ان هذا يعني الغاء رقابة المانيا الشرقية على المواصلات التي تقطع اراضيها، والمقدرة السوفياتية في الضغط على الغربيين. هكذا يجتزىء الاتفاق قسما هاما من سيادة المانيا الشرقية على اراضيها. وهو يلغي بعد ذلك كل طموحاتها تجاه برلين ويبرز وجود الاتحاد السوفياتي ومسؤولياته في المانيا الشرقية و «حقه» في اتخاذ القرارات المتصلة بسيادة «البلدان الاشتراكية الشقيقة».



اسبوعية سياسية عربية

AL-HOURRIAH - No. 584 - 13-9-1971 - BEYROUTH • الثمن ٢٥ ق.ل - السنة الثانية عشرة - العدد ٥٨٤ - ١٩٧١ - ٩ - ١٣ - بيروت

المقاومة وقصة الوساطة

يسار المقاومة والاتحادات الشعبية والعناصر الثورية داخل «فتح» تحبط مؤتمر جدة وتنقذ المقاومة من فخ المصالحة



■ أموال مجلس الجنوب وجيوب الوجهاء

■ الانتخابات النقابية في صندوق الضمان الاجتماعي

فشل القيادات السابقة تأكيد لدور مجلس المندوبين



إنتفاضة حلوان
وبداية التحرك العمالي المستقل

« قلة من العمال اعتصمت في مصانع الحديد والصلب في حلوان واحتجزت الآف العمال داخل المصنع بالقوة » !

هكذا أعلن السادات « حقيقة » ما حدث في حلوان .. الا أن « حقيقة السادات » تفضح نفسها بنفسها ، كيف يمكن لقلة من العمال أن تحتجز أكثرية العمال بالقوة داخل المصنع ، والشرطة ورجال الامن والمخابرات وحتى قوات الجيش تحيط بالمصانع من كل جانب ويمكن لها بالطبع أن تدخل الى هذه المصانع لتفك حجز قلة العمال لاكثريتهم بالقوة ؟!

الا أن الحصار الاعلامي المضروب على ما حدث في حلوان لم يستطع أن يمنع تسرب بعض الاخبار الحقيقية :

قامت قواعد العمال في مصانع الحديد والصلب في حلوان — وهي تعد بالالاف — بحركة اضراب تلاها اعتصام داخل المصانع وأصدرت القواعد العمالية بيانا بمطالبها الاجتماعية المحددة (العناية الطبية — نظام الترقية الخ) وقد قامت هذه الحركة بمعزل عن اللجنة النقابية في كل مصنع ، وبالتالي بمعزل عن الاتحاد العام للعمال الرسمي الذي لم يكن يدري بالاحداث الا بعد وقوعها . وقد حاول رئيس الاتحاد العام التدخل الا أن العمال احتجزوه داخل المصنع موجهين له تهمة محددة : « أنت بتاع السلطة » ..

نظم العمال أنفسهم داخل المصانع وانتخبوا لجانا لقيادة الاضراب والاعتصام وتوزعت قواعد العمال المهام المختلفة داخل كل مصنع .

قدر عدد المضربين والمعتصمين بأكثر من ٣٠ ألف عامل في بداية الاضراب والاعتصام ببعض المصانع ، ولكن سرعان ما عمم خبر الاضراب الى بقية المصانع ، وبدأت حركة الاضراب تتسع شيئا فشيئا ..

حاولت السلطة في البداية أن تستعمل اساليب الوعود والتضليل واستنجدت بعملائها من قيادة الاتحاد العام الرسمي ومن الاداريين ، الا أن كل هذه الاساليب لم تنفع ، فقد رفض العمال أسلوب المفاوضة والتفاهم الذي جربوه كثيرا ، وأصروا على تحقيق مطالبهم وأصروا على استمرار اضرابهم واعتصامهم .

حاول وزير الصناعة والداخلية أن يحلا الازمة بهذه الطريقة ، الا أنها لم تنجح ، فما كان من السادات الا أن أصدر أوامره بالقمع وبضرب العمال بالقوة واعتقال قادة الاضراب والاعتصام .

بلغ عدد المعتقلين حوالي ٣٠٠٠ من العمال وصل الخبر الى عمال شبرا الخيمة — وهي حي شعبي في القاهرة يبلغ عدد سكانه حوالي المليون — فقرروا القيام بتظاهرة .

وبالفعل قامت مظاهرة عمالية ضخمة قمعها رجال الشرطة وتدخلت قوات من الجيش واستعملت أعقاب البنادق لتفريق المتظاهرة — واعتقل عدد كبير من العمال المتظاهرين —

هذه الانتفاضة العمالية التي تحدث — لاول مرة في عهد السادات — لاسباب اجتماعية ومطالب محددة تضاف الى حركات وانتفاضات اخرى (انتفاضة ابو كبير التي اشرنا اليها في العدد السابق ، وانتفاضة الفلاحين في كمشيش اثناء « انتخابات » الاتحاد الاشتراكي الاخيرة) ..

هذه الانتفاضات كلها تؤكد شيئا واحدا : أن الحركة الجماهيرية المصرية بدأت تحقق استقلالها وتقوم بمبادراتها الخاصة ضد السلطة ، بعد أن كان النظام الناصري قد طمس حركتها وحاول أن يستوعبها داخل تنظيماته السياسية بالقمع الايديولوجي والسياسي .

هذا الاستقلال هو أكثر ما يخيف السلطة الآن ، ومن هنا لجوؤها الى القمع المكشوف .

وأكثر ما أخاف السلطة من انتفاضة حلوان هو هذا الاستقلال للقواعد العمالية التي بادرت بالاضراب والاعتصام متخطية قياداتها النقابية الانتهازية العميلة للسلطة . لقد مثلت هذه القيادات — باستمرار — أداة قمع داخلية للسلطة ، لضرب كل مبادرة عمالية وكل تحرك ، ولطمس حقيقة الصراع بين العمال وبورجوازية الدولة المسيطرة ، وكان اسلوبها الدائم وشعارها المفضل : التفاهم والتشاور والتفاوض مع السلطة .

ومن هنا أسرع الاتحاد العام الرسمي الى اصدار بيان يستنكر الاعتصام والاضراب الذي قامت به « قلة من العمال وفرضته على اكثريتهم » فالاتحاد يرى الخطر كل الخطر في ما حدث « لقد تجاوزوا التشكيلات النقابية ولم يخبروها بمطالبهم » ، و « الاتحاد العام اذ يعلن رفضه واستنكاره لاسلوب الاعتصام كوسيلة للضغط ، ليؤكد حق العمال في التعبير عن مطالبهم بالطرق المشروعة والمنظمة ، وان تكون التشكيلات النقابية على بينة من هذه المطالب حتى تسهم والاتحاد العام للعمال في حلها عن طريق التشاور والتفاوض مع جهات الادارة » ! — هذا ما جاء في بيان الاتحاد —

لقد تجاوز العمال بانتفاضتهم للتشكيلات النقابية الانتهازية الملتحقة بالسلطة .

وكانت هذه التشكيلات قد أعيد تشكيلها بعد التطورات الاخيرة لتلائم حكم السادات ، ولكن الانتخابات النقابية لم تجر هذه المرة ببساطة ، فقد نزلت قوائم معارضة لقوائم السلطة ، وتدخلت أجهزة السلطة لمنع القوائم المعارضة ، وانتخب « الموالون » وشكل الاتحاد كما تريد السلطة ، ومع ذلك « نفذت » بعض العناصر سرا ، واستطاعت بضغط القواعد العمالية أن تفرض على الاتحاد العام أن يصدر بيانا بشأن أعدام القادة العماليين السودانيين ، فما كان من السادات الا أن طلب تحقيقا بالامر ، أدى الى ابعاد بعض هذه العناصر .

وفي الانتفاضة الاخيرة استغرب السادات كيف أن العمال احتجزوا رئيس الاتحاد عندما جاءهم للتفاوض ، وكيف عاملوه بهذه الطريقة ، وهو الذي انتخبه العمال انفسهم !.. الا أن العمال المضربين كانوا يعرفون قبل السادات أنهم لم ينتخبوا رئيس الاتحاد ، وان « الانتخابات » التي جرت ما هي الا تعيين لقيادات انتهازية تحت غطاء الانتخابات ، وان السلطة منذ فترة طويلة تجري الانتخابات بعد أن تقمع كل معارض وكل صوت ، وكل « متمرد » بشتى أساليب القمع السياسي ..

هذه المرة لم ينفع « الرجال » — رجال السلطة في النقابات — في تضليل العمال ، فلجأت السلطة الى القمع المكشوف ، الى اعتقال ٣ الاف عامل من الذين قادوا الاضراب والاعتصام .

وكان أكثر ما يخيف السلطة أيضا هو امتداد الانتفاضة الى مصانع أخرى اذا استمرت أو اذا صمدت ونجحت .. وكان أكثر ما يخيف السلطة أيضا وأيضا ، أن يأتي الموسم الدراسي الجديد وتفتح الجامعات أبوابها ، ويتصل الطلاب بالعمال ، ويحدث ما حدث في مظاهرات فبراير — شباط عام ١٩٦٨ عندما التحم عمال حلوان وطلاب جامعة القاهرة في مظاهرات ضخمة استنكارا للاحكام التي صدرت بحق قادة الهزيمة العسكرية .

ان ذكريات اللجنة الطلابية العمالية التي قادت الحركة الوطنية ضد الاستعمار البريطاني بدءا من عام ١٩٤٦ ، تظل شبحا يؤرق سلطة البورجوازية الجديدة ، فما بين جامعة القاهرة ومصانع حلوان ليس ذكريات التاريخ فقط ، انما جسر فعلي يربط بين تذمرات الطلاب الوطنية أمام سياسة التخاذل الوطني والتراجع والاستسلام والحوار مع اميركا ، وبين طبقة عاملة بدأت تأخذ مصيرها بيدها وتتحرك باستقلال عن السلطة .

كان أكثر ما يخيف السلطة ، في هذه الانتفاضة العمالية هو استمرارها حتى تعبر الجسر من حلوان الى القاهرة في بداية الموسم الدراسي الجديد ، لتفضح سياسة التراجع الوطني والاستسلام أمام الامبريالية والصهيونية ، في وقت سماه السادات عام الحسم وحدد نهايته كانذار « أخير » لمفاوضات التسوية السلمية .

ومن هنا كانت صرخة السادات : « لا صوت يعلو على صوت المعركة » .. أي كبت الصراع الطبقي باسم معركة هي في حقيقتها استسلام وتراجع وطني .

ان الصراع الطبقي عندما يبدأ لا يستأذن أحدا ، ولا يستأذن السادات بالطبع ، وهذا الصراع هو بداية وضع الحركة الوطنية في مسارها الثوري وفي طريقها لتصفية الامبريالية والصهيونية من الجذور .

« الحرية »